جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد

((عنوان البحث))

((اثر تقلبات اسعار الصرف في معدلات التضخم للاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٨- ٢٠٢٢

بحث تقدمت به الطالبة (زهراء غانم شاكر) الى مجلس

كلية الادارة والاقتصاد و هو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في الادارة والاقتصاد

اشراف الدكتور

(عبد الجاسم عباس الخالدي)

الآيـة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة يس : الآية ٢

الاهداء

الحمد لله على لذة الانجاز والحمد لله عند البدء وعند الختام

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفاً بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات .

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولاً ، ابتدت بطموح و انتهت بنجاح ، ثم إلى كُلِّ مَنْ سعى معي لإتمام مسيرتي الجامعية .

إلى والدي الذي اضاء دروبي وطريقي وقدوني في كل خطوه اخطوها. الى امي الحنونة الحضن الدافئ وسمائي اللتي لم تتركني يوماً، ولا يكتمل يومي بدونها. الى اخواني واخواتي اللذين وقفوا معي دائماً وساندوني خلال مسيرتي التعليمية.

الى جميع اساتذتي الاعزاء اللذين علموني وارشدوني ووجهوني

اهديكم جميعاً هذا العمل المتواضع وثمرة جهدي، والله ولي التوفيق

الشكر والتقدير

أول مشكور هو الله عز وجل، ثم والداي على كل مجهوداتهم منذ ولادتي إلى هذه اللحظات، أنتم كل شيء أحبكم في الله أشد الحب. يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني . أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي في إعداد هذا البحث بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحله وأشكر على وجه الخصوص استاذي الفاضل الدكتور (عبد الجاسم) على مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح وعلى اختيار العنوان والموضوع. كما أن شكري موجه لإدارة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بابل .

المحتويات

الآية..... ٢

الاهداء ٣

الشكر والتقدير..... ٤

المقدمة..... ٦

المبحث الاول :- سعر الصرف / إطار مفاهيمي..... ٦

المبحث الثاني :- التضخم..... ١٦

الفصل الثاني : تحليل تطورات اسعار الصرف ومعدلات التضخم في العراق للمدة ٢٠٠٨ _ ٢٠٢٢ ..... ٢٣

المبحث الاول : واقع الاقتصاد العراقي..... ٢٣

المبحث الثاني : تطور اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة ٢٠٠٨ _ ٢٠٢٢ ..... ٣٥

المبحث الثالث : تطور معدلات التضخم في العراق للمدة ٢٠٠٨ _ ٢٠٢٢ ..... ٣٩

الفصل الثالث : الجانب القياسي..... ٤٤

الخاتمة ٤٥

قائمة المصادر ٤٨

المقدمة

مر العراق خلال العقود الأخيرة بتطورات سياسية مهمة تركت آثارها على مناحي الحياة المختلفة، ومن ضمنها الجانب الاقتصادي، إذ شهد الاقتصاد العراقي تذبذبا في العديد من المتغيرات الاقتصادية تبعا للواقع السياسي والظروف المحيطة، وعلى الرغم من كل هذه التطورات والتباين في اتجاهات السياسة الاقتصادية وفي استخدام أدواتها، إلا أن القاسم المشترك خلال السنين الماضية كان هو التضخم. إذ شهد العراق ارتفاعاً نوع في المستوى العام للأسعار طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي وكان من التضخم الزاحف الذي اتسم باستمراريته على مدار هذه المدة.

أهمية البحث

جاءت أهمية البحث الحالي من خلال التصدي لدراسة هذه الظاهرة للوقوف على أسبابها ومدياتها وأبرز انعكاساتها على الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث

هناك مشاكل اقتصادية اصبحت تمثل تحديات امام متطلبات التنمية في الاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة نتيجة انعدام الاستقرار السياسي والامني. تعد مشكلة التضخم واحدة من المشكلات التي تواجه مختلف البلدان سواء النامية أم المتقدمة، ولا يشد الاقتصاد العراقي عن هذه الحقيقة. وإذ شهد هذا الاقتصاد موجات متوالية من ارتفاع الاسعار سواء قبل ام بعد نيسان ٢٠٠٣ . حاولت الدراسة تحديد أسباب التضخم في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال التركيز على بعدين ركز البعد الأول على بعض أهم خصائص الاقتصاد العراقي ذات الصلة الوثيقة بمشكلة التضخم بعد ٢٠٠٣، أما البعد الثاني فقد ركز على شقين تم في الأول البحث في مجموعة من المؤشرات التي من الممكن أن تثبت وجود مشكلة التضخم في الاقتصاد. هذا وقد تركزت مشكلة البحث في الاستجابة عن التساؤلات الاتية :

هل تؤثر تقلبات اسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي ومدى ذلك التأثير ؟

هدف البحث

التعرف على واقع الاقتصاد العراقي واهم التحديات والمشاكل التي واجهته في المرحلة الراهنة والتي تسببت باختلالات هيكلية أدت إلى تدني مستويات التنمية ومن ثم إمكانية وضع الحلول اللازمة للحد ومعالجة هذه التحديات والمشاكل.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (تؤثر تقلبات اسعار الصرف في معدلات التضخم للاقتصاد العراقي خلال المدة المبحوثة)

منهجية البحث

استند البحث الى الجمع بين المنهجين الاستقرائي و الاستنباطي الى جانب الاسلوب الكمي لتقدير العلاقة بين متغيري البحث

حدود البحث

_الحدود الزمانية = تمثلت الحدود الزمانية بالمدة ٢٠٠٨ – ٢٠٢٢

–الحدود المكانية = الاقتصاد العراقي حالة دراسية

المبحث الاول :- سعر الصرف / إطار مفاهيمي

أولاً//مفهوم سعر الصرف:

تتم المدفوعات من المدين إلى الدائن داخل حدود بلد ما أو منطقة نقدية باستخدام العملات الوطنية أو أدوات الدفع المختلفة المقومة بها. إلا أن الأعمال التجارية بين الدول ينتج عنها

وجود نظام يقوم بتحويل هذه العملات الوطنية إلى بعضها البعض، ومن ثم تظهر مشكلة حساب قيمة العملة، ومن ثم يواجه مكتب الصرافة مشكلة دفع تلك القيمة[١].

إن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملاتها الوطنية ينتج عنه عامل اقتصادي جديد وهو سعر الصرف، الذي يربط بين أنظمة الأسعار في دولتين مختلفتين، حيث تكون إحدى العملتين سلعة، والأخرى نقود تقيس قيمة تلك السلعة. وبالتالي فإن سعر الصرف يعبر عن عدد وحدات أو أجزاء العملة التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

ثانياً // أنواع سعر الصرف :-

يأخذ سعر الصرف عدة أنواع يمكن توضيحها كالاتي:

١. سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة دولة ما التي يمكن استبدالها بقيمة عملة دولة أخرى. وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي، وهو المعمول به بالنسبة لسعر الصرف الرسمي الحالي، وسعر الصرف الموازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. ويعني ذلك إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[٢].

٢_ سعر الصرف الحقيقي: - أسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار في البلدين. وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي يضبط سعر الصرف الاسمي وفقا للتغيرات في مستويات الأسعار في البلدان، وبالتالي يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية.

-٣ سعر الصرف الفعلي الاسمي: مقياس للمتوسط المرجح لقيمة العملة مقابل عملتين أو أكثر. تم تطوير فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل هيرش وهيجنز في عام ١٩٧٠، حيث افترضا أنه يمثل العلاقة الشاملة التي تظهر بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعادل معين والقيمة المجمعة للسلة من العملات الأجنبية معبرا عنها بنفس القيمة المعادلة، مع أعمال أرتوس ورومبرج من عام ١٩٧٣، لأن هذا المؤشر يقيس آثار تحركات أسعار الصرف على قيمة سلة مختارة من العملات مقارنة بفترة أساس محددة. وبالتالي فهو يقيس متوسط التغير

[١] بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩.
[٢] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن , الإدارة المالية الدولية، دار صفاء، عمان، ٢٠٠٤.

في سعر صرف العملة بالنسبة لسلة العملات في فترة زمنية معينة، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبير. ومن بين نموذج سعر الصرف المتعدد الأطراف (MERM)، يعتبر نموذج سعر الصرف المتعدد أهم تطور لسعر الصرف الفعلي الاسمي، والذي يعرف بأنه تغير في سعر الصرف ينتج عنه نفس التغير في الميزان التجاري لدولة مختارة. معبرا عنها بمعادلات العملة. ويبين هذا المؤشر التأثير الصافي على المدى المتوسط. بالنسبة لتغيرات سعر الصرف لدولة ما على ميزانها التجاري، هناك ثلاثة عناصر يجب مراعاتها من أجل تقييم آثار سعر الصرف عليها، وهي: درجة تعديل التكاليف والأسعار المحلية لسعر الصرف. التغييرات. المرونة السعرية لتدفقات التجارة الخارجية. سياسات إدارة الطلب الإجمالي التي تتبعها السلطات[1].

٤- سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو سعر صرف حقيقي يعتمد على أسعار الصرف الحقيقية بدلاً من أسعار الصرف الاسمية، لذا يتطلب حسابه توافر بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول المعنية، لتحويل أسعار الصرف الاسمية إلى أسعار صرف حقيقية، ومن ثم ترجيحها حسب الأوزان. الحجم النسبي للتجارة مع مختلف الدول المعنية للحصول على سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

- تسمية أسعار الصرف

هناك عدة طرق لتسعير وتسمية أسعار صرف العملات الأجنبية يمكن توضيحها على النحو التالي:

عرض أسعار ١ acheteur/vendeur. يعين المشتري البائع سعر الصرف له عرضان، أحدهما للمشتري ويعبر عن السعر الذي يريد البنك الذي يصدر النشرة شراء العملة المحددة به، والآخر للبائع ويعبر عن السعر حيث يرغب البنك مصدر النشرة في بيع العملة المحددة، بحيث يكون سعر الشراء أقل من سعر البيع، ويمثل الفرق بين هذين اليومين هامش السعر الذي يمثل ربح البنك.

٢ علامة معينة وعلامة غير مؤكدة: cotation au معينة l'Incertain à et تختلف طريقة التسعير من بلد إلى آخر، حيث نجد:

[1] جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود, حسن حسنى , اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٠.

تسمية نهائية يتم فيها تقييم وحدة واحدة من العملة المحلية بما يعادلها من العملة الأجنبية أو أجزاء منها.

التسمية غير المؤكدة: يتم فيها تحديد وحدة واحدة من العملة الأجنبية بعدد أو كسور وحدات العملة المحلية المعادلة لها.

٣ الترشيح المباشر والترشيح المتبادل

في السوق الدولي نجد أن جميع العملات مسعرة بالدولار الأمريكي، وهي في هذه الحالة تسمية مباشرة، ولكن إذا أردنا إيجاد سعر صرف عملة واحدة بالنسبة إلى أخرى، فيمكننا إيجاد القيمة النسبية للعملة عملتين بالنسبة لسعر صرفهما مع الدولار الأمريكي، أي باستخدام الأسعار المتقاطعة. على سبيل المثال، إذا أردنا حساب سعر صرف اليورو مقابل الين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ربط العملتين بالدولار الأمريكي باستخدام المعادلة التالية:

يورو/ين ياباني يورو/دولار أمريكي x دولار أمريكي/ين ياباني

ثالثا// وظائف سعر الصرف:-

توجد عدة وظائف لسعر الصرف، نوجزها فيما يلي :

١. الوظيفة القياسية: يستخدم سعر الصرف لقياس ومقارنة الأسعار المحلية لبعض السلع مع الأسعار في السوق العالمية، ويمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والدولية[١].

٢. وظيفة التطوير. وهنا يعمل سعر الصرف على تنمية صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى إلغاء أو عدم قدرة بعض الفروع الصناعية واستبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف مناسب لتحفيز واردات معينة، وبالتالي سعر الصرف ويؤثر المعدل على التكوين الجغرافي للتجارة الخارجية للدول[٢].

[١] سمير فخري نعمة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات دار اليازوري، عمان، ٢٠١٢.

[٢] سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران , عمان , ٢٠٠٨.

٣ وظيفة التوزيع، حيث يقوم سعر الصرف، بسبب ارتباطه بالتجارة الخارجية، بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروة الوطنية بين مختلف البلدان.

رابعاً // العوامل المؤثرة على السعر الحالي للعملة:-

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على سعر العملة إلى عوامل فنية وعوامل أساسية:

١. العوامل الفنية من بين العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة ما يلي:

ظروف السوق (الشائعات والأخبار)

المعلومات التي تصل إلى السوق عن أسعار العملات والأوضاع الاقتصادية والشائعات والتقارير والبيانات الرسمية تؤثر على أسعار العملات، كما أن استجابة السوق لمعلومات معينة تختلف عن استجابة سوق العملات لمعلومات أخرى. المعلومات السيئة تؤثر على السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة واستجابة متداولي السوق لنفس المعلومات ليس من الضروري أن تكون متناغمة أو متسقة، فكل متداول يحلل المعلومات من زاوية معينة ويستجيب لها بطريقة تختلف عن متداول آخر .ان خبرة وموقف التاجر. وتتأثر أسعار العملات الأجنبية بالكمية المطلوبة والمعروضة من تلك العملات وتعكس تجربة المتداولين في سوق الصرف الأجنبي فيما يتعلق بتحركات الأسعار[١]. تؤثر القدرة التفاوضية للتجار والأساليب التي يستخدمونها في إجراء عملياتهم على اتجاه أسعار صرف العملات. تتأثر أسعار الصرف أيضًا بالصفقات التي يتخذها المتداولون أو...الصفقات التي يرغبون في اتخاذها. المبالغ المتداولة ودرجة السيولة المطلوبة تؤثر المبالغ المتداولة، بغض النظر عن العرض أو الطلب، على أسعار صرف العملات، كما تؤثر الحاجة إلى السيولة على بيانات العرض والطلب لتلك العملة. نطاق الحاجة إلى العملة اللازمة ونطاق تنويع الأعمال. كلما زاد احتياج المتداولين إلى عملة معينة، كلما زاد الطلب عليها، وبالتالي يميل سعرها إلى الارتفاع. كما أن التنويع في عدد العمليات الضرورية واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها يؤثر على أسعار العملات. التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة

[١] عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها[١].

٢ العوامل الأساسية (العوامل الاقتصادية)

تتمثل هذه العوامل في الحسابات المختلفة لميزان المدفوعات الخارجي لبلد مصدر العملة، حيث يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف إلى جانب المبلغ من النقود وأسعار الفائدة والتضخم، والتي تؤثر على تحديد سعر الصرف وتقلباته، وتتأثر مرة أخرى بالسياسات النقدية والمالية التي تتبعها. خروج الأموال من بلد ما لأن أصحاب الصناديق يعتقدون أن عملة البلد ستعاني من الانخفاض، مما سيسمح لهم بتجنب خسارة رأس المال على المدى القصير[٢]. إن تدفق رؤوس الأموال إلى دولة ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها ويؤدي إلى ارتفاع سعرها مما يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار بعض العملات الأجنبية الأخرى لأن زيادة الطلب على عملتها يصاحبها ارتفاع في أسعارها. المعروض من بعض العملات الأخرى. أما بالنسبة لتدفق رأس المال إلى الخارج، فإن تأثيره هو عكس ذلك تماما. وبالتالي، إذا كان إجمالي المتحصلات من هذه العناصر أكبر من إجمالي المدفوعات، يتحقق فائض في ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى زيادة احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كانت المدفوعات أكبر من المتحصلات من هذه العناصر ويحدث عجز في ميزان المدفوعات يتم تعويضه عن طريق خفض الاحتياطيات الأجنبية فقرة، وبالتالي فإن أي نشاط أو ظرف تقوم به الدولة ممثلة بكافة قطاعاتها يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يترتب عليه ارتفاع سعر العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية التي يتم بيعها في الأسواق من أجل الحصول على العملة الوطنية.

[١] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء، عمان ٢٠١١.
[٢] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

خامساً // نظريات سعر الصرف :-

ظهرت أولى هذه النظريات حيز الوجود كمحاولة لوضع أسس تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول و التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف، فخرج الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل بنظريته تعادل القوة الشرائية[1].

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية

تشير هذه النظرية إلى أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.

نظرية ميزان المدفوعات: (نظرية الأرصدة)

يرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى الاقتصادي جون مينارد كينز، والذي يعتبر أن سعر صرف العملة يتحدد عند المستوى الذي تتعادل فيه الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها وبذلك تشكل عجوزات وفوائض ميزان المدفوعات المعيار الأساسي لتقييم العملات المختلفة . ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية نتيجة زيادة الصادرات ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة نتيجة زيادة الواردات ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية[2].

نظرية تعادل أسعار الفائدة

[1] خلف، فليح حسن (٢٠٠٤)، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن,ص٦٥.
[2] خليل، سامي (٢٠٠٥)، الاقتصاد الدولي الكتاب الثاني (الجزء الثالث، اسواق الصرف الأجنبي وهيكل ميزان المدفوعات)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر,ص٥٤.

تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الفروقات في مستويات الفائدة المحلية والأجنبية وكذلك التغيرات في سعر الصرف الآتي و الأجل، فحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال بمعدل فائدة أعلى من ذلك السائد في السوق المحلي لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآتي وسعر الصرف الأجل[١].

نظرية كفاءة السوق

يعتبر السوق كفء إذا كانت الأسعار تعكس كل المعلومات المتاحة، وإذا كانت تكاليف المعاملات ضعيفة وتغيرات أسعار الصرف عشوائية، وبذلك يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات العجز الموازني معدل التضخم.... وهذا مفاده أنه لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب، كما أن التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر قوي على السعر الآني المستقبلي. حيث يرى المنظرون أن الأسواق تعد كفؤة في حين يؤكد الممارسون على عدم وجود كفاءة نسبية في أسواق الصرف[٢].

نظرية كمية النقود

ترتكز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ أن عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية أما الطلب على النقود فيتحدد بمستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة، حيث يمارس سعر الفائدة تأثيرا مهما في تحديد سعر الصرف، فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة[٣].

[١] صيد امين (٢٠١٣)، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان,ص٤٩.
[٢] عجيمة، محمود عبد العزيز (٢٠٠٣)، سعر الصرف ودوره في توازن ميزان المدفوعات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، مصر,ص٧٢.
[٣] العصار، رشاد والشريف عليان (٢٠٠٠) المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن,١٠٩.

المبحث الثاني :- التضخم

اولاً // مفهوم التضخم :-

يتم تعريف التضخم على أنه زيادة متزايدة في أسعار السلع الاستهلاكية. ويعتبر هذا التعريف من أبسط أنواع تعريفات التضخم. وهناك تعريفات أخرى، ولكن هذا التعريف أكثر وضوحا من وجهة نظر المستهلك، ومن الممكن أن يتبع التضخم التشغيل الكامل للعمالة مقابل انخفاض البطالة، وذلك لأن الأسعار ترتفع مع زيادة نسبة العاطلين عن العمل العاملين.

ثانياً // أنواع التضخم:-

١- التضخم الحقيقي: يحدث هذا النوع من التضخم عندما لا يقابل زيادة في إجمالي الطلب زيادة في معدل الإنتاج، مما ينعكس في زيادة الأسعار[١].

[١] عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المناهج، عمان ، ٢٠١٣.

٢- التضخم الزاحف: يتميز هذا النوع من التضخم ببطء نمو الأسعار.

٣-التضخم المكبوت: هو الوضع الذي يتم فيه منع نمو الأسعار من خلال سياسات تمثل ضوابط وقيود تمنع الاتفاق الكامل وزيادة الأسعا[١]ر.

٤- التضخم المفرط: وهي حالة ارتفاع معدل التضخم ويتبعها تداول سريع للنقود في السوق. وهذا النوع من التضخم يمكن أن يؤدي إلى انهيار العملة الوطنية، كما حدث في ألمانيا خلال الأعوام ١٩٢١ و١٩٢٣ وفي المجر عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية.

٥-التضخم المتنقل

التضخم المتنقل هو حالة اقتصادية ترتفع فيها أسعار المنتجات حوالي ٣% إلى ١٠% كل عام مما يدفع المستهلك إلى شراء منتجات إضافية بسبب خوفه من ارتفاع سعرها مما يسبب ارتفاع نسبة الطلب عليها وعجز المورد عن إنتاج كمية إضافية وترتفع الأسعار.

٦-التضخم الجامح

هو حالة اقتصادية يرتفع بها التضخم إلى حوالي أعلى من ١٠% مما يفقد العملة قيمتها حيث لا يستطيع التاجر دفع الأجور للموظفين مما يقود البلاد إلى المزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي.

٧-التضخم الركودي

هو حالة اقتصادية تجمع بين التضخم وارتفاع الأسعار وبطء نمو الاقتصاد؛ مما يتسبب في قلة الإنتاج.

ثالثاً //أسباب نشوء التضخم:-

ينجم التضخم عن عوامل اقتصادية مختلفة، من أبرزها:

[١] محمد ناظم حنفي مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٩٩.

التضخم الناتج عن التكلفة: يحدث هذا النوع من التضخم بسبب زيادة تكاليف التشغيل في المنشآت الصناعية أو غير الصناعية، مثل مساهمة إدارة المنشأة في زيادة أجور ورواتب العاملين لديها، خاصة أولئك الذين العمل في المصانع، وهو ما يأتي نتيجة الطلب

الموظفون يرفعون الأجور. التضخم الموجه بالطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي، يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. التضخم الناتج عن التغيرات الشاملة في تكوين الطلب الكلي في الاقتصاد[١]. وحتى لو كان هذا الطلب مفرطا أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي، فإن الأسعار يمكن أن ترتفع ولكن لا يمكن أن تنخفض على الرغم من انخفاض الطلب. – التضخم الناتج عن ممارسة الحصار الاقتصادي على الدول الأخرى والذي تمارسه قوى خارجية كما في حالة العراق وكوبا وبالتالي لا يوجد استيراد والتصدير في حالة حصار كامل مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

رابعاً // اثار التضخم :-

- الآثار الاقتصادية للتضخم : للتضخم آثار اقتصادية تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز هذه الآثار: ١- ارتفاع الأسعار وتداول الأموال: يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وتكون الفئات ذات الدخل المحدود أول المتضررين من هذا الارتفاع. ومع وجود كمية كبيرة من الأموال المتداولة في السوق، فإن هذا المبلغ يمكن أن يقتصر على فئة صغيرة لا تشكل إلا نسبة قليلة جداً من السكان، وهو ما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على مستويات معيشة الناس . تؤدي زيادة معدل التضخم إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال لتمويل المشاريع المقترحة، كما تؤدي زيادة الطلب على رأس المال إلى ارتفاع أسعار الفائدة. تتأثر الحياة الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

[١] عبد الكريم شنجار العيساوي عبد المهدي رحيم العويدي السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء، عمان، ٢٠١٤.

وقيمتها بمعدلات التضخم، ويتم احتساب هذه القيمة وفق المعادلة التالية، بعد الأخذ في الاعتبار معدل التضخم:TC+ (١−T) F (T)] F(T)=−C+eIT]

حيث أن :قيمة الاستثمار = f(T)

معدل التضخم =g

كلفة الاستثمار =c

١ – الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية معامل الخصم

القيمة الاسمية للموجودات e" f(t)

- اثار الاجتماعية للتضخم : تؤدي زيادة معدل التضخم إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، ويتسبب ذلك في زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الدخل، مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري. يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبناء عليه تزداد أرباح كيانات الأعمال، وتنخفض هذه الأرباح عندما تنخفض أسعار الفائدة، وذلك لأن الأصول يتم تمويلها عن طريق إصدار سندات الدين. في حين أن هذه الخصائص لا تنطبق على العديد من المشاريع الصناعية في الاقتصادات ذات التضخم المنخفض[١]. بل إنه يحدث في الاقتصادات ذات معدلات التضخم المرتفعة، حيث يؤدي التضخم المرتفع إلى ارتفاع الدخل ويؤدي إلى ارتفاع المعدلات، وهي ليست معدلات حقيقية إذا تمت معالجتها وإعادتها إلى الأسعار الثابتة .

خامساً // اجراءات الحد من ظاهرة التضخم :−

ان إجراءات الحد من التضخم يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ اجراءات السياستين المالية والنقدية :

السياسة المالية:

[١] عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات سعر الصرف الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦.

أولاً: تحدد وزارة المالية السياسة المالية للدولة، والتي بموجبها يتم تحديد مصادر الدخل وأغراضه، ويؤدي الفائض (الفائض) في الموازنة (بولجيت) إلى انخفاض كمية السيولة المتاحة. وسيؤدي ذلك إلى انخفاض التضخم[١].

ثانياً: تقوم وزارة المالية ببيع مبلغ الدين العام على الجمهور، وبالتالي سحب الأموال النقدية المتوفرة في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود. ثالثاً: زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي يتاجر بها أقلية من السكان ذوي الدخل المرتفع. رابعاً: تقليل الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب التي تؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة في السوق، وبالتالي فإن الحد من ذلك الإنفاق وتقليله سيؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتداولة في السوق.

ب السياسة النقدية:

تتولى المصارف المركزية البنوك المركزية) في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية

باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية :

أولاً: الأدوات الكمية :

١. زيادة نسبة إعادة الخصم: من المهام المعتادة التي تقوم بها البنوك التجارية: خصم الكمبيالات التجارية للأفراد، وفي حالات أخرى إعادة الخصم لدى البنك المركزي، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع نسبة إعادة الخصم بهدف التأثير قدرة البنوك على الولاء من أجل تقليل حجم السيولة التي يتم تداولها في السوق ويعتبر هذا الإجراء أحد إجراءات قمع التضخم. دخول البنوك المركزية إلى الأسواق كبائعة للأوراق المالية بهدف سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق[٢]. أو ما يسمى بالذهاب إلى السوق المفتوحة.
٢. ثانياً : الأدوات النوعية :

أما الأدوات الملموسة فتتلخص في طريقة إقناع مدراء البنوك التجارية والمسؤولين عن تبعيتهم المصرفية بسياسة الدولة الرامية إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وتلك السياسة أكثر

[١] عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي دار مجدلاوي عمان، الطبعة ٢، ٢٠٠٢.
[٢] ماهر كنج شكري مروان عوض المالية الدولية، دار حامد، عمان، ٢٠٠٤.

فعالية في البلدان النامية مما كانت عليه في البلدان الأخرى. ثالثاً: أسعار الفائدة: غالباً ما ترتبط أسعار الفائدة بمصادر التمويل المقترضة، سواء كانت هذه المصادر قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. في إطار النظرية المالية، يتم توزيع رأس المال من خلال أسعار الفائدة، وتختلف هذه المعدلات باختلاف شروط الاقتراض[١]. أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل أقل، في حين أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة، في حين أن أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تقع بين هذين السعرين. ترتفع أسعار الفائدة عندما يزداد الطلب على رأس المال بسبب الطفرة الاقتصادية وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على الاستفادة من هذه الفرص الاستثمارية. لتوقعات المستثمرين تأثير واضح على زيادة الطلب على رأس المال، حيث تشير توقعاتهم إلى أن الوضع الاقتصادي يتحسن وأن الازدهار الاقتصادي سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة للمستثمرين. ولذلك فإن الطلب على رأس المال يزداد على شكل قروض قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى زيادة الفائدة قصيرة الأجل، بحيث تتجاوز الفائدة على القروض طويلة الأجل، خلافا لقاعدة الفائدة على القروض طويلة الأجل. –القروض لأجل أعلى من أسعار الفائدة. على القروض قصيرة الأجل، وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل :

معدل التضخم (Inflation) :

تؤثر معدلات التضخم على تكاليف الإنتاج الصناعي ومنشآت الأعمال بشكل عام، وبالتالي يزداد الطلب على رأس المال لمواجهة هذه التكاليف. وكما ذكرنا سابقاً، فإن انخفاض القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى التمويل[٢]. وعلى فرض أن تقييم إحدى الجهات الاقتصادية أظهر أن تكلفة خط الإنتاج المقترح ضمن خطتها السنوية للعام التالي تبلغ (١٠) ملايين دينار، وعندما كان من المقرر تنفيذ خط الإنتاج تبين أن هذا ولم يكن المبلغ كافيا لتغطية تكاليف إنشاء هذا الخط الإنتاجي، فقد احتاج بالفعل إلى (١٥) مليون دينار، وهذه الزيادة هي نتيجة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال، وتؤدي هذه الزيادة في الطلب إلى زيادة أسعار الفائدة على التمويل المقترض، إذا تأثرت

[١] محمود يونس محمد على عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، ٢٠١٦.
[٢] مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٧.

القرارات المالية للشركة ولا يقتصر التأثير على أسعار الفائدة، بل يؤثر على التضخم. وفي أسعار صرف العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى، تتوافق أسعار الفائدة مع معدلات التضخم. وكانت أسعار الفائدة في ألمانيا أقل من نظيراتها في الولايات المتحدة، والسبب في ذلك هو انخفاض معدل التضخم في ألمانيا عنه في الدولة الأخيرة[1]. تراوحت معدلات التضخم في دول أمريكا الجنوبية بين ١٠ و ٢٠ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة في دول القارة الجنوبية مقارنة بدول أخرى حيث حدث انخفاض في معدل التضخم وهو ما يتفق مع نظرية تأثير فيشر على الفرق بين أسعار الفائدة الرسمية في دولة وأخرى. وهذا الفرق أوضح (مود أورا، ٢٠٠٠، ص ٢٣٢). إن الفرق بين معدلات التضخم يساوي الفرق بين عرض النقود من جهة ومدخراته من جهة أخرى، وفي الفائدة لعدة أسباب، كانت اليابان مثالاً بارزاً على التزام الشعب الياباني بالحفاظ على معدل الادخار .

[1] نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، ٢٠٠٧ ،عمان.

الفصل الثاني : تحليل تطورات اسعار الصرف ومعدلات التضخم في العراق للمدة ٢٠٠٨ _ ٢٠٢٢

المبحث الاول : واقع الاقتصاد العراقي

من ينظر ويتابع الشأن العراقي يجد أن الاقتصاد العراقي تأثر وتأثر بشكل كبير بالأوضاع السياسية التي عاشها منذ عقود. بل إنه أصبح يعتمد على كافة متغيراته، ولعل ذلك اتضح مع دخول العراق حربه مع إيران في ثمانينيات القرن الماضي وتراجع قدرات الاقتصاد بسبب العجز في... ميزان المدفوعات و التشوهات في هيكل إنتاجه وزيادة اعتماده على قطاع النفط واعتماده على الخارج، ومع غزو النظام السابق للكويت عام ١٩٩١، فُرض على العراق حصار اقتصادي

كان أقسى على العراقيين من حرب إيران بعد الحرب. واتخذت الأمم المتحدة قراراتها الجائرة التي أدت إلى تحمل العراق تعويضات عن الخسائر التي لحقت بالكويت ومنعها. من تصدير النفط إلا بشروط ومنع الدول الأخرى من تصدير السلع والخدمات وتبادل التجارة مع العراق مما أدى إلى عزل العراق عن العالم الخارجي واعتماده على قدراته الداخلية في إدارة الشؤون الاقتصادية مما ولد العديد من المشاكل الاقتصادية التي عززت الهيكلية اختلالات مثل التضخم والديون الخارجية مع زيادة كبيرة في التفاوت بين دخل الفئات الاجتماعية وزيادة الفقر مع تدهور الوضع الصحي والخدمات[١]. وتفاقمت هذه المشاكل بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، إذ أصبح الاقتصاد العراقي في وضع صعب بعد تدمير البنى التحتية من جسور ومباني، ونهب المرافق الحيوية وتجريدها من معداتها. وتفاقم الأمر مع التغيرات التي طرأت على العالم عام ٢٠١٤ وظهور نشاط التنظيمات المسلحة التي كان للعراق النصيب الأكبر فيها بعد سيطرة التنظيم على بعض المحافظات وسيطرته على مقدراتها الاقتصادية وتهجير سكانها إلى المحافظات الأخرى. من ناحية أخرى، ساهم تغير أسعار النفط العالمية وانخفاضها الحاد إلى مستويات منخفضة في انخفاض كبير في إيرادات الموازنة العامة للدولة وعزز المشاكل الاقتصادية التي أدت إلى زيادة قدرة العراق على الاقتراض الخارجي والداخلي، بحيث وأصبح التشاؤم طاغيا على واقع إمكانية إصلاح الاقتصاد العراقي في ظل دولة تفتقر إلى مقومات الأمن والاستقرار السياسي. إن دراسة واقع الاقتصاد العراقي تتطلب تحليل أهم خصائصه، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

اولا : الأحادية الاقتصادية والاختلال في هيكلة الإنفاق العام

ويتميز الاقتصاد العراقي باعتماده على العالم الخارجي، ويعزز ذلك اعتماده على سلعة واحدة لتعزيز دخله الوطني. ويشكل النفط المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في العراق، ولا توجد بوادر في الأفق تشير إلى إمكانية التحول نحو تنويع مصادر الدخل بسبب مؤثرات داخلية وخارجية لا تريد للعراق أن يخرج من واقعه. وتتميز صناعة النفط العراقية حاليا باحتياطاتها الكبيرة، وقرب المورد النفطي من سطح الأرض[٢]، وتكلفة إنتاج البرميل، مع غياب المخاطر الناجمة عن

[١] د. محمد مدحت القريشي - التنمية الاقتصادية - دار وائل للطباعة والنشر - عمان، ٢٠٠٧,ص٤٥.
[٢] سنان الشبيبي ملامح السياسة النقدية في العراق - صندوق النقد العربي - ابو ظبي .٢٠٠٧,ص٢٣.

اكتشاف النفط. وتشكل هذه الخصائص عوامل جذب للشركات النفطية في مجال الإنفاق على تطوير الصناعات النفطية. ووصل إنتاج النفط إلى مستويات عالية، حيث بلغ ٢.٦ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠١ . وهو ما يعكس عدم الاستخدام الرشيد للمورد النفطي من قبل الحكومات المتعاقبة وتكريس موارده لبناء الاقتصاد، بل أصبح أداة لتعميق الخلافات وخلق الأزمات السياسية.

ويرتبط الربع النفطي في العراق بطبيعة الدولة وطريقة استخدامها. ويمكن القول إن مشكلة التنمية لا تكمن في الموارد المالية الناتجة عن تصدير النفط، بل في الاستخدام غير الرشيد. وتوزع الموازنة العامة تخصيصاتها المالية بطريقة غير عقلانية[1]، حيث تشغل حصة النفقات التشغيلية مساحة كبيرة من هذه التخصيصات في وقت أصبح من الضروري التصرف بالإيرادات النفطية في مجالات استثمارية تعزز متطلبات التنمية. ومن ناحية أخرى، فإن المورد النفطي مستنزف ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل دائم، ومصير الاقتصاد مرتبط بالتغيرات التي تطرأ عليه. وهذا ما لاحظناه مع الانخفاض الأول لأسعار النفط العالمية عام ٢٠١٤ وتأثيره. على ميزانية الدولة. ولذلك لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتنويع مصادر الدخل القومي، وزيادة الترابط القطاعي لتحقيق التنمية الشاملة.

ثانيا : اختلال التوازن في قطاع الاستثمار

وينبغي أن يعمل حجم الاستثمارات الرأسمالية على تحقيق الأهداف الموضوعة لسياسة الاستثمار وتطوير البنية التحتية. إلا أن حجم القطاعات الاقتصادية المتخلفة في الاقتصاد العراقي يفوق بطبيعته قدرة الاقتصاد على توفيرها في الوقت الحاضر، وطبيعة الرؤية الاقتصادية وتوجهاتها نحو السوق وسياسة الإنتاج وإعطاء القطاع الخاص الدور. إن الريادة في النشاط الاقتصادي وتوفير المناخ الأمني والتشريعي المناسب للاستثمار لم تكن بالمستوى الذي يجعل من قطاع الاستثمار الأداة الحقيقية لزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في معالجة البطالة. إن خلق بيئة آمنة في العراق يتطلب استثمارات وبنية تحتية مهمة تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية، ونحن نعتقد أن هذا هو الحال. وتواجه صعوبة نتيجة تفشي الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة والمشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يستنزف الكثير من الموارد المالية

[1] د. عبد الحسين الغالبي الصيرفة المركزية النظرية والسياسات) - مؤسسة النبراس للطباعة - النجف ٢٠١٥,ص٢١.

المخصصة لها[1]. ولم تنفذ الدولة بنود هذه الاستراتيجية بشكل كامل، إذ إن آثار وما زالت المشاريع المقترح تنفيذها خلال تلك الفترة ضمن المشاريع المتخلفة رغم صرف مخصصاتها المالية.

ويرتبط الاستثمار بعدد من الشروط أهمها الاستقرار السياسي والبنية التشريعية والقانونية التي تنعكس على الواقع الاقتصادي، بالإضافة إلى توفر سوق عمل مؤهل، مع الإشارة إلى أن الاستثمارات ليست إيجابية في كثير من الأحيان. وخاصة تلك التي يتم تنفيذها في أوقات غير مناسبة، إذ أن هناك مشاريع تنفق عليها أموال طائلة دون أن يكون لها تأثير إيجابي على خدمة المجتمع، وربما مشروع قناة الجيش الذي خصصت له مبالغ ضخمة تحت إشرافه. التابعة لأمانة بغداد آنذاك، والتي كان من المأمول أن تقدم خدمة جليلة لأهالي محافظة بغداد، لا تزال من المشاريع المتخلفة التي لم تكتمل بعد، حتى لو تم استثمار هذه الأموال. وفي قطاعات أخرى لكان القطاع الصناعي والزراعي قد وفر فرص عمل إنتاجية كبيرة، ولعل الإحصائيات المقدمة من الجهات الرقابية وهيئات النزاهة تكشف لنا الكثير من المشاريع التي خصصت لها الأموال لغرض الاستثمار، لكنها تدخل ضمن نطاق الاستثمار[2]. قائمة المشاريع الاحتيالية والوهمية، والتي تكشف في الوقت نفسه حجم الفساد في قطاع الاستثمار. ولذلك ترى أن الهيئة الوطنية للاستثمار مطالبة اليوم بوضع قائمة أولويات المشاريع الاستثمارية لبناء الاقتصاد، وخلق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل، وجذب الاستثمارات الأجنبية، فقانونها يحمل العديد من الميزات التي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية بضمانات والتي قد لا تكون متوفرة في قوانين الاستثمار في الدول المجاورة. وإلا فإن استمرار التدهور في قطاع الاستثمار يمكن أن يكون أحد أسباب تدهور بنية الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر.

ثالثا : تدهور قطاع الخدمات

ويعتبر العراق من الدول الغنية بالموارد النفطية، لكنه يعاني من نقص في توفير الخدمات الأساسية (مثل الكهرباء، المياه الصالحة للشرب، خدمات الصرف الصحي، الخدمات الصحية وغيرها). ورغم أن هناك تحسنا طفيفا حدث بعد عام ٢٠٠٣ في تشغيل مرافق الخدمات

[1] د. عبد الحسين الغالبي سياسات النقود والبنوك - جامعة الكوفة ٢٠١٦ ,ص٥٤.
[2] د. على حاتم القريشي: السياسات النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الأدوات، مطبعة حوض الفرات - النجف ٢٠١٦ ,ص٧٦.

والاتصالات، إلا أنه سرعان ما تراجع في عام ٢٠٠٦، حيث كان لانقطاع التيار الكهربائي المستمر وشح المياه النقية أثر سلبي على كافة جوانب الحياة، وفي إطار ونظراً للجهود المبذولة والدعوة إلى تحسين الوضع الخدمي، سعت استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥) – (٢٠٠٧) إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف تنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام وقطاع الخدمات. وعلى وجه الخصوص، وأهمها: العمل على بناء شبكة الكهرباء وزيادة قدرة التوليد إلى المستوى الذي يضمن عملية التزود المستمر بالكهرباء[١].

رابعا : ضخ المياه وإجراء الصيانة المستمرة لقنوات الري والصرف.

– الاهتمام بخدمات الصرف الصحي واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المياه كيميائيا. تعزيز شبكة المواصلات والاتصالات في كافة المحافظات والاعتماد على التطورات التكنولوجية. تطوير قطاع التعليم من خلال تحديث الأنظمة التعليمية، وتطوير قدرات المعلمين، وإعادة بناء المدارس والجامعات وتزويدها بالتقنيات الحديثة. تطوير القطاع الصحي وتوفير المعدات الصيدلانية والطبية وإعادة تأهيل المستشفيات. ولم تجد هذه الإجراءات سبيلا لتنفيذها بسبب تدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي وتأثيرها على الوضع الاقتصادي، الأمر الذي زاد من معاناة السكان نتيجة لمزيد من التدهور في نوعية مياه الشرب وتدهور الوضع الاقتصادي. وتفشي مرض الكوليرا عام ٢٠٠٨، والذي أصاب العديد من المواطنين، بالإضافة إلى تدهور شبكات الصرف الصحي في المدينة. كافة محافظات العراق وخاصة العاصمة بغداد التي شهدت خلال الأعوام ٢٠١٤–٢٠١٥ حالات غرق العديد من المنازل مع هطول الأمطار وعدم قدرة شبكات الصرف الصحي على تصريف كميات هائلة من هذه المياه. أما الطاقة الكهربائية فقد شهدت تدهورا في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧ ليصل التموين إلى حوالي ساعة يوميا في بغداد ومحافظات البلاد. ويعزى هذا التدهور إلى التخريب المستمر للشبكات الكهربائية وأعمال النهب والسطو التي طالت المرافق الاقتصادية وتدهور الوضع الأمني وغياب التنسيق بين وزارتي الكهرباء والنفط فيما يتعلق... عمليات إمداد الطاقة الكهربائية محطات الوقود والمشتقات النفطية التي يحتاجها قطاع الكهرباء[٢]، بالإضافة إلى عمر معظم المحطات الكهربائية وعدم صيانتها المستمرة. هذه المعوقات التي شهدها القطاع الخدمي جعلت المواطن العراقي يتحمل

[١] عماد صلاح الشيخ داود الفساد والاصلاح - اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية ٢٠١٢ ,ص٣٣.
[٢] د. عبد على المعموري - الاقتصاد العراقي - جدلية الواقع وجبرية الخارج - مجلة أبحاث عراقية - العدد الأول ٢٠٠٧ ,ص٩٨.

تكاليف معظم هذه الخدمات واعتماده على إمداد الكهرباء من المولدات الخاصة والحصول على الخدمات الطبية من خلال المستشفيات الخاصة بسبب عدم ثقة المواطن بالخدمات التي تقدمها المستشفيات الحكومية، وكذلك قيام المواطنين بتركيب مضخات لتصفية مياه الشرب في المنازل بسبب التلوث. توفير مياه الشرب للمنازل بالإضافة إلى افتقار المواطن لخدمات الصرف الصحي وأماكن الترفيه العامة كالحدائق والمتنزهات وغيرها، وتدهور الوضع الخدمي وعدم قدرة الدولة على تحسينه دليل على ضعف الدولة في رعاية الناس والتي تعتبر هدف ووسيلة التنمية مما ينعكس سلباً على تطور القطاع الاقتصادي بكافة مؤشراته.

خامسا : القطاع التجاري والميزان التجاري

يساهم قطاع التجارة في عملية التنمية الشاملة نظراً لدوره على المستوى الداخلي والخارجي. غالباً ما تأتي احتياطيات العملة الأجنبية من خلال تصدير البضائع إلى الخارج، في حين أن تبادل السلع والخدمات المحلية وتوصيلها للمستهلك يكون من خلال التجارة الداخلية، ونظراً للظروف السياسية التي شهدها العراق، فإن دور التجارة الداخلية ربما كان أكثر أهمية، خاصة خلال فترة فترة الحصار الاقتصادي وما رافقه من تعطيل وتدمير للعديد من المرافق الانتاجية والخدمية وزيادة الاعتماد على الذات بعد منع العراق من تصدير بضائعه للخارج بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل مجلس الامن مما جعل العجز في الميزانية موازنة المدفوعات هي واقع الاقتصاد العراقي[1]. وتبين أن عجز الميزان التجاري للأعوام (٢٠٠٣) –. وتتمثل الأسباب في تراكمات الفترة السابقة من الحصار الاقتصادي وما تلاها من تغير في النظام السياسي في العراق، تجدر الإشارة إلى أن الصادرات النفطية في الميزان التجاري خففت من حدة العجز في الميزان، حتى لو كان يستبعد المزيد من التفاقم، حيث أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على المورد النفطي لسد احتياجاته. لتغطية إجمالي إنفاقها العام، كما ذكرنا.

حقق الميزان التجاري فائضاً وصل إلى حده الأقصى في عام ٢٠٠٨، حيث ارتفع إجمالي الصادرات النفطية بشكل ملحوظ بنسبة (٢٠٥.١%) من إجمالي الصادرات، ثم تراجع مرة أخرى

[1] منعم دحام العطية العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ - مجلة الإدارة والاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العدد ٩٣ لسنة ٢٠١٢ ,ص١٢.

في عام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية بسبب تداعيات ذلك. للأزمة العالمية نهاية عام ٢٠٠٨ على اقتصادات العالم بشكل عام. والعراق على وجه الخصوص[١].

إن الفائض الذي تحقق في الميزان التجاري خلال لم يقابله فائض في ميزان المدفوعات بسبب خلل في الأرصدة الأخرى (ميزان الخدمات، ميزان الدخل، ميزان التحويلات الخارجية). ويتضح مما ذكر أن دور الميزان التجاري اقتصر على تقليص العجز في ميزان المدفوعات واعتماده على الصادرات النفطية. ويحتم هذا الوضع على الحكومة انتهاج سياسة اقتصادية تعمل على تحسين أوضاع القطاعات الإنتاجية الأخرى، كالزراعية والصناعية، والعمل على تطويرها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، باعتبار أن المورد النفطي يخضع لها. .. المتغيرات خارجية، وهذا ما يضع إيرادات البلاد من العملات الأجنبية المتحصل عليها من بيع النفط تحت تهديد هذه المتغيرات. ولعل الانخفاض الذي حدث في أسعار النفط العالمية عام ٢٠١٤ وما تبعه كشف بوضوح عن هذه الحقيقة، حيث وصل العجز في ميزان المدفوعات في العراق إلى نسب عالية نتيجة هذا الانخفاض. في ظل عدم فعالية القطاعات الأخرى وقلة مساهمتها في تحسين الميزان التجاري.

أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات المتولدة من المورد النفطي لتغطية إنفاقه العام، وربما جعلت هذه الميزة العراق هدفا لأطماع الدول الكبرى للسيطرة على هذا المورد، مما أدى إلى حرب مع إيران استمرت لمدة ثماني سنوات وحصار اقتصادي سلبت فيه ثروته النفطية عبر مذكرة التفاهم عام ١٩٩٦[٢]. ثم حدث تغيير سياسي عام ٢٠٠٣ سيطرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات الاقتصاد العراقي وخلقت فوضى سياسية مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وظهور المشاكل الاقتصادية التي أصبحت تحديات حقيقية تواجه عملية البناء الاقتصادي. ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات فيما يلي:

١. تحدي التضخم

[١] وسام حسين علي - تحليل العلاقة بين الدوارة والتضخم في العراق (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) - مجلة الادارة والاقتصاد العدد ٩٤ لسنة ٢٠١٣ ,ص٤٣.

[٢] ميثم لعيبي اسماعيل احمد هادي سلمان: التضخم في العراق ما بعد ٢٠٠٣ اسباب مؤشرات معالجات - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - العدد ٢٤ الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠,ص٦٥.

ولم يكن التضخم ظاهرة جديدة في الاقتصاد العراقي. بل كان نتيجة تراكمات مرحلة سابقة، وسياسات اقتصادية خاطئة، وقرارات سياسية لم تكن محسوبة بشكل عقلاني. لقد خرج العراق من حرب الثمانينات بأضرار مادية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ودخلت في دوامة الحصار الاقتصادي وفقدت بنيتها الاقتصادية والصناعية والعسكرية مع التراجع. وشهدت مستويات المعيشة تراجعا كبيرا وتوقفت صادرات النفط التي يعتمدون عليها لتغطية الإنفاق العام. استمرت معاناة الاقتصاد بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ ومن خلال الحكومات المتعاقبة التي واجهت العديد من التحديات التي ساهمت في زيادة ظاهرة التضخم أبرزها

أ. تدهور الوضع الأمني واتساع نطاق تخريب البنية التحتية.

ب. تزايد حالات الفساد بشقيه المالي والإداري في كافة مرافق الدولة.

ج- توصيات نادي باريس بشأن رفع الدعم عن السلع المدعومة والتي أدت إلى رفع أسعار السلع الأساسية وخاصة المشتقات النفطية والمواد الغذائية[١].

د. الاعتماد على الواردات الخارجية نتيجة توقف العديد من الصناعات المحلية.

هـ. ويعود ارتفاع الطلب المحلي بعد عام ٢٠٠٣ إلى ارتفاع المستوى المعيشي للعوائل العراقية وارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع. اتخذت الإدارة المدنية التابعة لسلطة التحالف في عام ٢٠٠٤ إجراءات تهدف إلى إصلاح الاقتصاد العراقي. بدأ الأمر بقرارات تحويل الإدارة المركزية إلى إدارة لامركزية، وإصلاح النظام المالي والمصرفي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى معيشة المدنيين العراقيين من خلال زيادة الرواتب ورفع الدعم. وبعد هذه الإجراءات تم إنشاء صندوق التنمية العراقي بهدف إيداع الأموال المتأتية من تصدير النفط لدى الأموال المودعة لدى الأمم المتحدة ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء لغرض توجيهها في أنشطة تخدم الاقتصاد وهي ولا يتم صرفها في المجالات السياسية وتحت إشراف خبراء دوليين. وانعكست هذه التدابير في السنوات الأولى نحو تحسين القدرة الشرائية وتوجيه الموارد. وفي الوقت نفسه، زاد الاختلال الهيكلي بسبب استمرار الاعتماد على المورد النفطي، وتعطل التجارة الخارجية، وتفاقم أزمة الإسكان والبطالة، وضعف توظيف الأفراد في القطاعات التي تستنزف

[١] اسماء خضير عباس: تحليل معدلات التضخم في العراق (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - العدد ٣٦ لسنة ٢٠١٣ ,ص١٣.

موارد مالية كبيرة، مثل الدفاع والأمن. مما ترك آثاره على الزيادة... بلغت معدلات التضخم (٣٣.٦%) عام ٢٠٠٣ و(٣٧.٣%) عام ٢٠٠٤، وارتفعت إلى (٤٧.٦%) عام ٢٠٠٦. واستهلكت هذه الزيادات معظم الزيادات في الرواتب الحكومية. لكن الظروف السياسية والتدخل المستمر في عمل البنك المركزي، رغم استقلاله، أثرت على معدلات التضخم وقللت من قدرة البنك المركزي على الحد منها[١]، حيث قامت الحكومة بمحاولات متواصلة لسحب جزء من احتياطي العملة الأجنبية و التدخل في مزاد العملة لتغطية النشاط السياسي لأحزابه خاصة في أعوام (٢٠١٤). (٢٠١٥) بحيث أصبح تأثير البنك المركزي في ضبط سعر صرف الدولار محدوداً جداً والحفاظ على معدلات التضخم في ازدياد، مما زاد مهمة الاقتصاد سوءاً وخلق تحديات صعبة لا يمكن التغلب عليها إلا إذا عملت الحكومة على حلها. وضع حلول حقيقية للحد من ظاهرة التضخم المتمثلة في زيادة فعالية الاستقلال. البنك المركزي والحد من الضغوط التي يمارسها السياسيون من خلال التدخل في مزاد العملة لتحقيق مصالح شخصية، مما أثر سلبا على القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاعات النقدية بشكل خاص.

٢. تحديات الفساد

تعود ظاهرة الفساد في العراق إلى الفترة التي سبقت التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، إلا أنها انتشرت بشكل كبير بعد ذلك، خاصة الفساد المالي والإداري، والذي تمثل في تنسيب أشخاص ليس لديهم القدرة أو الخبرة أو الأكاديمية مؤهلاتهم في المناصب القيادية في الجهاز الحكومي التنفيذي والتشريعي، والتي نتجت عن الفشل في الأداء الحكومي. تحقيق نتائج توازي الإمكانات البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها. كما ظهر الفساد السياسي الذي يعتبر الحاضنة لكل أنواع الفساد. ويوفر لمرتكبي قضايا الفساد الحماية من الإجراءات القانونية، ويمنع ملاحقتهم، ويغلق تصرفاتهم بالتشريعات القانونية وما يسمى بشرعنة الفساد، الذي يكبل يد القضاء ويقوض استقلاله، ليصبح فيما بعد واحداً منهم. من الضحايا. فساد. وكشفت سلطة الائتلاف المؤقتة عبر المفتش الخاص لعملية إعادة إعمار العراق (ستيوارت بوين) أنها أهدرت ٨.٨ مليار دولار من أموال النفط العراقي على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، ثم

[١] صفاء عبد الجبار وآخرون قياس واستهداف التضخم في اسواق مختارة - مجلة الإدارة والاقتصاد - العدد ١٠ جامعة الكوفة ٢٠٠٩ ,ص٥٨.

أصبحت شبكات الفساد. وانتشرت مع ضعف المركزية الإدارية لسلطة الائتلاف، وتداخل الأجهزة الحزبية المختلفة مع أجهزة الدولة، وضعف الرقابة الإدارية والمالية، مما سمح بظهور مافيات سياسية لسرقة المال العام. وفي هذا السياق، قدرت قيمة الهدر في إحدى الوزارات الأمنية بنحو ٢٣ مليار دولار على شكل عقود وصفقات تسليح وتجهيزات[١]. المعدات العسكرية. ويقدر مجموع الأموال المهدرة في العراق بنحو (٨) مليارات دولار، بحسب تقديرات هيأة النزاهة. الفساد المالي والإداري بهذا الشكل لم يعيق عملية التنمية الاقتصادية فحسب، بل ساهم أيضا في تمويل العمليات الإرهابية، مما جعل العراق يحتل مراتب متقدمة في قائمة الدول المتضررة من الفساد والإرهاب، حيث شهد العراق عمليات فساد واسعة النطاق خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) حسب مؤشرات منظمة الشفافية ولم تضع الحلول المناسبة لمعالجتها مما وضعها في ذيل قائمة دول العالم. قد تكون هناك صعوبة في تقدير ما يمكن أن يكون عرضة للفساد، لذا ينبغي التطرق إلى عدة مسائل في الإشارة إلى ذلك، منها:

تحديد قيمة الموازنات العامة المعتمدة في العراق. – تحديد مخصصات الاستثمار من تلك الموازنات. ملاحظة عدد المشاريع المتخلفة رغم الإفراج عن مخصصاتها. أنفق العراق حوالي (٥٩٢) مليار دولار من موازناته للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)، وكان معظم هذا الاتفاق على أبواب الموازنة التشغيلية التي أخذت نحو ٤٠%، ومن ثم موازنة الدفاع والأمن بنحو ٢٠% %، أي ما يقدر بـ (١٢٠) مليار دولار، فيما بلغت حصة الموازنة الاستثمارية نحو ٢٥.٥% في المتوسط خلال الفترة المذكورة[٢].

٣. تحديات البطالة

تركت مشكلة البطالة في العراق آثارا سلبية على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية منذ عقود. أجبر الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية عام ١٩٩١ العديد من العاملين في القطاع الحكومي على ترك وظائفهم والتوجه للعمل في القطاع الخاص والأعمال الحرفية التي توفر لهم الدخل الكافي لمواجهة مستويات المعيشة التي أصبحت صعبة للغاية في ذلك الوقت. وقت. وهذا ما دفع الدولة آنذاك إلى اتباع نظام توزيع المواد الغذائية بالكوبونات بغرض ترشيد

[١] كوثر عباس الربيعي اموال العراق وسوء الادارة الاميركية - اوراق دولية - مركز الدراسات الدولية العدد ١٤٢ جامعة بغداد ٢٠٠٥ ,ص١١.

[٢] تقرير السفارة الاميركية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية - مجلة المستقبل العربي - العدد ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٧ ,ص٢٣.

الاستهلاك وتنظيم الحياة الاجتماعية. يعتمد تشخيص علاج البطالة على معرفة أنواعها. "لا توجد مشاكل كبيرة مع البطالة الاحتكاكية والدورية والموسمية وحتى السلوكية. بل المشكلة التي تواجه الاقتصاد هي في معالجة البطالة الهيكلية". علماً بأن هذه المعالجة تبقى نسبية ومرتبطة بدرجة تخلف أو تطور الاقتصاد، إذ كشفت عن وجود بطالة في الاقتصاد العراقي بلغت (٢٨.١) – ٢٩% من القوى العاملة خلال الفترة (٢٠٠٥) – (٢٠١٥)، وتزداد هذه البطالة في الفئة العمرية (١٥).) – (٢٩) سنة أي فئة الشباب التي يعتمد عليها سوق العمل. ويلاحظ أيضاً أنها تتركز بين الذكور أكثر من الإناث، حيث بلغت ١٩.٣% للذكور و٩.٧% للإناث في عام ٢٠١٥. ولعل السبب هو أن معظم النساء يقعن تحت عنوان البطالة. السلوكية (اختياري) لوجود مصادر دخل أخرى أو أن الوظائف الموجودة غير مرغوب فيها لهم[١]. الفئة العمرية الصغيرة (١٥) – (٢٩) سنة هي الفئة الأكثر تأخراً قليلاً قبل ممارسة النشاط الاقتصادي، ويزداد تراجع النشاط الاقتصادي لدى الإناث، حيث تشكل نسبة النساء الناشطات ٨%، بينما تصل إلى ٣٤% للذكور، وما يضاعف مشكلة البطالة هي دخل حوالي (٤٥٠) . (ألف شخص يدخل سوق العمل سنويا معظمهم من الخريجين، في حين تراجع نمو قطاع التوظيف في القطاع الحكومي منذ عام ٢٠١٥ ولم يشهد نموا واضحا. وهذا يدل على أن البطالة سترتفع بمعدلات تتراوح بين (١.٥%) – ١) سنويا إذا كان التوظيف في القطاع الخاص إن بحثنا في أسباب البطالة في الاقتصاد العراقي يكشف لنا أهم هذه الأسباب وهي: عدم كفاية عوامل الإنتاج، وخاصة المتعلقة برأس المال. ولا تزال العمالة تتمثل في الزراعة والموارد الأولية، في حين أن إطلاق القطاع الصناعي يحتاج إلى جهد مضاعف بسبب قلة التراكمات الرأسمالية وضعف القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي، كما أن هناك عدم تناسب بين نمو الفئات الشابة في العراق، حيث أن العمالة وينمو السوق بمعدل (٣.٢) سنويا في حين أن نمو الاقتصاد لا يزال منخفضا بل ويتعرض للانكماش منذ عام ٢٠١٤، باستثناء الموارد النفطية. كثرة العمالة غير الماهرة سواء بسبب ضعف المستوى التعليمي أو عمل العاملين المتعلمين في مجال آخر غير تخصصهم. إن عجز الحكومة عن إطلاق مبادرات مهمة لتمويل مشاريع التنمية، حتى تلك

[١] علي عبد الهادي سالم نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ٤ لسنة ٢٠١٢ ,ص٥٦.

المتفق عليها، يتآكل بسبب الفساد، مما يتركها دون غطاء تنموي حقيقي. وتسبب التدهور الواضح في الوضع الأمني في توقف العديد من الاستثمارات المخطط لها .

٤. تحدي الفقر ومستوى المعيشة

إن قضية الفقر تهم جميع البلدان، بغض النظر عن اختلاف مستويات التنمية فيها. إلا أن كل دولة لها خصوصياتها فيما يتعلق بالبنية الهيكلية والظروف الاجتماعية، مما يحتم في هذا الصدد وضع خطة خاصة تكون موجهة ومسؤولة أمام من يعيشون مع التبعات التي ستترتب عليها، ومن أجل خطة النجاح على المدى الطويل. وعلى المدى الطويل، لا بد من اعتماد منهجية مناسبة للحد من الفقر. ويعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا للتخفيف من حدة الفقر، لكنه ليس شرطا كافيا ما لم يصاحبه زيادة فرص العمل[١]، وحصول الفقراء على الموارد والأصول الإنتاجية، وتحسين فرص العيش الكريم. يمكن أن يكون الفقر إما فقرًا مطلقًا، يتمثل في انخفاض فرص الحصول على الغذاء، أو فقر مطلق، يعبر عنه بانخفاض الوصول إلى الصحة والتعليم. ويظل خط الفقر محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لاحتياجات الشخص الأساسية، ومن خلال تجديده يمكن تقدير عدد الفقراء ونسبتهم في المجتمع. وإذا أخذنا الأسرة كوحدة لقياس الفقر في العراق عام ٢٠٠٣ نجد أن نسبة الأسر التي تعاني من الفقر المدقع هي ١١% والأسر الفقيرة ٤٣%. وبذلك يصل المجموع إلى ٥٤%، ويتفاوت الفقر بين الحضر والريف. تصل نسبة الحرمان في الريف إلى ٦٥% مقابل ٢١% في الحضر، بالإضافة إلى أن الأسر ذات المستوى المعيشي المرتفع تصل إلى ٣٠% في الحضر و٥% في الريف، وهذا دليل على ذلك أن الحرمان في الريف أعمق منه في الحضر بسبب طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الريف[٢].

[١] نبيل جعفر عبد الرضا محمد جاسم عواد استراتيجيات مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي - مجلة الادارة والاقتصاد - العدد ٣ جامعة بغداد ٢٠١٢ ص,٧٣.

[٢] ثائر محمود العاني جمال عزيز فرحات ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق الفقر البطالة، الفساد) - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ١٩ جامعة واسط، ٢٠١٥,ص٨٨.

المبحث الثاني : تطور اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة ٢٠٠٨ _ ٢٠٢٢

اولا :- واقع سعر الصرف في العراق The reality of the exchange rate in Iraq.

يعد الدينار العراقي العملة التي يعتمد عليها الاقتصاد المحلي، في تعاملاته المحلية، كما للدولار دور مهم في الاقتصاد العراقي، سواء على المستوى المحلي، أو على مستوى العلاقات الدولية للعراق نتيجة لارتباطه بسعر صرف الدينار العراقي[١]. وقد شهد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار تدهورا كبيرا في السوق الموازية في قيمته خلال فترة التسعينات، بسبب استنزاف احتياطيات البلد من العملات الاجنبية، وتجميد أرصدة العراق في الخارج، والمودعة لدى البنك المركزي والمصارف الحكومية العراقية المخصصة لتغطية قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخاصة باستيرادات البلد، وقد ساهم ذلك في إضعاف السياسة النقدية وتحجيم دور البنك المركزي في السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي نظراً لطبيعة أهداف وتوجهات النظام المالي والمصرفي وخضوعه القرارات سياسية كثيرة، وقد شهد سعر صرف الدينار العراقي تغيرات كبيرة خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وذلك بسبب التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العراقي كما أخذ سعر الصرف الموازي للدينار العراقي يبتعد كثيرا عن سعر الصرف الرسمي، فضلا عن ظهور ترتيبات متعددة لسعر الصرف غير الرسمي، بالإضافة الى التعددية في أسعار الصرف والتي نجمت عن الظروف غير الايجابية التي شهدها الاقتصاد العراقي[٢]. وبعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وضخ قوات الاحتلال الملايين الدولارات الى السوق، من خلال رواتب العاملين في أجهزة الدولة، اذ كان يتوقع ان يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وهذا حصل فعلاً، اذ أصبح سعر الصرف ١٢٠٠ دينار / دولار، الا ان هذا

[١] ثائر محمود العاني جمال عزيز فرحات ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق الفقر البطالة، الفساد) - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ١٩ جامعة واسط، ٢٠١٥,ص٨٨.

[٢] جليل كامل عيدان هيثم حسون حطيمات التكاليف الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ٢١ جامعة منتصف عام ٢٠١٦,ص٣٢.

السعر عاد الى الارتفاع مرة أخرى، حتى أصبح يتجاوز ١٤٠٠ دينار مقابل الدولار في الوقت الحاضر. ولكن يمكن القول، انه حدثت بعض التغيرات الإيجابية في سعر الصرف بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة التغيير السياسي وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته في تسيير ادواته، وخصوصا بعد صدور القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، والخاص بالبنك المركزي، والذي عد بمثابة مرحلة انتقالية في تاريخ الجهاز المصرفي العراقي، لما أصدره من أوامر وتعليمات بشأن السياسة النقدية و الائتمانية[١].

ثانياً: نظام سعر الصرف في العراق

نظام سعر الصرف المعوم المدار: نظرياً، فإن سعر الصرف المعوم المدار يتحدد من خلال العرض والطلب على العملة الأجنبية، دون أي تدخل من السلطة النقدية، ولكن أحيانا يكون هذا التدخل للحد من التقلبات القوية فقط، وأحيانا أخرى تتدخل بتحديد مستوى معين من سعر الصرف، مع إعطاء المرونة لهذا السعر بالتحرك وفق قوى العرض والطلب، أي تتدخل فقط للحد من التقلبات غير المرغوبة في سوق الصرف. ولكن في العراق فان نافذة بيع العملة الأجنبية تؤدي دوراً فعالاً في جعل سعر الصرف يدار من السلطة النقدية اذ تتحكم بالمعروض من الدولار من خلال تلك النافذة.

تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٨ -٢٠٢٢)

اولاً: تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي للمدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٢.

عام ٢٠٠٨ فقد شهد تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، نتيجة السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي، اذ انخفضت معدلات أسعار صرف الدولار تجاه الدينار في

[١] سهيلة عبد الزهرة - دراسة تحليلية عن اسباب وتطور آثار البطالة في العراق - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - العدد ١٨ جامعة واسط ٢٠١٥ ,ص١١.

الأسواق المحلية، وبنسبة ٥% عن السنة الماضية، اذ تراوحت معدلات أسعار صرف الدولار تجاه الدينار في الأسواق المحلية، ما بين (١٢١٠.٦٦-١٢٠٠) دينار / دولار، وبمعدل تغير (١.٢٠-%_%٠.٨٨) دينار / دولار للفصلين الأول والثاني، وبلغ معدل سعر الصرف في الفصل الثالث حوالي (١١٨٧) دينار / دولار، وبمعدل تغير (١١١-%)، وفي الفصل الرابع انخفض قليلاً عن الفصل السابق، اذ بلغ سعر الصرف (١١٧٥) دينار / دولار، وبمعدل تغير حوالي)-٠.٩٨(اما عام ٢٠١٦ فقد شهد استقرار أسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، وبمعدل سعر صرف بلغ (١١٨٢) دينار لكل دولار للفصول الأول والثاني والثالث والرابع) في السوق الرسمي، وبمعدل تغير بلغ في الفصل الأول (٠.٩١%) وبلغ في الفصول الثاني والثالث والرابع) (صفراً)[١]، نتيجة لتعديل سعر الصرف في هذه السنة وجعل الأسعار متقاربة بين السوقين الرسمي والموازي، وتوفير العملة الأجنبية لتغطية استيرادات القطاع من السلع والخدمات البنك المركزي ٣٠ (٢٠١٦). اما في عام ٢٠٢٠ فقد حافظ البنك المركزي على استقرار سعر الصرف[٢]، اذ بلغ خلال الفصلين الأول والثاني والثالث (١١٨٢) دينار لكل دولار، وفي الفصل الرابع بلغ (١٢٢٢.٦٦) دينار لكل دولار، في حين بلغ معدل التغير في سعر الصرف (صفر) خلال الفصول الأول والثاني والثالث، أما في الفصل الرابع فقد بلغ (٣.٤٤%)، بسبب عوامل الطلب الناتج عن المضاربة، وهذا بدوره انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، واستمر حتى نهاية عام ٢٠٢١. إذ في عام ٢٠٢١، قام البنك المركزي برفع سعر الدولار الأمريكي، وتخفيض قيمة العملة المحلية، إذ بلغ سعر الصرف في السوق حوالي (١٤٥٠) دينار / دولار، وبقي محافظا على استقراره خلال الفصول الأربعة لهذا العام، وبمعدل تغير فصلي بلغ في الفصل الأول (١٨.٥٩%)، اذ جاء هذا القرار كخطوة استباقية من البنك المركزي، حرصا منه على تفادي استنزاف احتياطاته الأجنبية، ولمساعدة الحكومة على تامين رواتب الموظفين في الدوائر الحكومية، لتعويض الانخفاض في الإيرادات النفطية، الناجم عن تدهور أسعار النفط الخام في السوق العالمية[٣].

---

[١] باسل جودت الحسيني الاساسيات الاقتصادية في العراق التطلعات والسياسات الاجتماعية - مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤,ص٣٤.

[٢] د. محمد عبد صالح العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد ٢٠٠٣ - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - العدد ٢٧ - الجامعة المستنصرية ٢٠١٠ ص٥٧.

[٣] د. محمد عبد صالح الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الأسعار (٢٠٠٣) - (٢٠٠٨) - مجلة دنانير العدد ٦ - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية ٢٠١٤, ص٣٠.

((تطورات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة من ٢٠٠٨ الى ٢٠٢٢))

السنة	سعر الصرف الموازي	نسبة التغيير السنوي %
٢٠٠٨	١٢١١	-%٠.٨٨
٢٠٠٩	١١٨٤	-%٢.٢٢
٢٠١٠	١١٨٥	%٠.٠٨
٢٠١١	١١٩٩	%١.١٨
٢٠١٢	١٢٥١	%٤.٣٣
٢٠١٣	١٢١٢	%٤.٣٣
٢٠١٤	١٢٢٢	%-٣.١١
٢٠١٥	١٢٢٣	%٠.٨٢
٢٠١٦	١٢٨١	%٠.٨١
٢٠١٧	١٢٥٠	%٤.٧٤
٢٠١٨	١٢٠٤	%-٢.٤١
٢٠١٩	١١٩٦	%-٠.٦٦
٢٠٢٠	١٢٣٢	%٣.٠١
٢٠٢١	١٤٧٢	%١٩.٤٨
٢٠٢٢	١٤٧٩	%٠.٤٧

المبحث الثالث : تطور معدلات التضخم في العراق للمدة ٢٠٠٨ _ ٢٠٢٢

يعد التضخم من ابرز الظواهر الاقتصادية التي تعاني منها اغلب دول العالم لاسيما الدول النامية لما لهذه الظاهرة من آثار كبيرة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية بوصفه مؤشرا على حاله عدم التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد ويمثل مؤشر الارقام القياسية من أقدم المؤشرات وأوسعها انتشارا في تحديد طبيعة التضخم كونه يعبر عن تطور القيمة النقدية للسلع المنتجة لذا فهو يساعد على مراقبة اختلا ل التوازن بين عرض السلع والطلب عليها، إذ يمكن من خلاله قياس التغيرات النسبية في اسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الافراد بالمقارنة مع السنوات السابقة[١]. إذ لم يعرف العراق قبل عقد السبعينات من القرن الماضي أي نوع من أنواع التضخم وقد عرفه بكل أنواعه بدءاً من الزاحف وانتهاء بالجامع، حيث كانت معدلات التضخم مداره ومعتدلة لا تتجاوز مرتبة عشرية واحدة حتى عام ١٩٧٤ لكن نتيجة لارتفاع اسعار النفط التي بدأت تتزايد بعد تأميمه عام ١٩٧٢ ، فضلا عن تطبيق خطط التنمية الخمسية آنذاك وزيادة حجم الانفاق العام بعد زيادة الرواتب للموظفين وزيادة حجم الاستيرادات بدون تحويل خارجي لسد فجوة الطلب المحلي المتزايد هذه العوامل مجتمعة ساعدت في بدء التضخم منذ تلك الحقبة . لكن هذه المعدلات بدأت بالارتفاع التدريجي بعد الحرب العراقية الايرانية لتصل الى اكثر من ١٥%، وفي عقد التسعينيات بدأ التضخم بمعدلاته المرتفعة التي لم يسبق لها مثيل لاسيما في النصف الاول منه بعد التوسع في عملية الاصدار النقدي الذي لجأت اليه الحكومة لتغطية العجز في الموازنة العامة بعد توقف الصادرات النفطية وانخفاض المعروض السلعي مقابل تزايد الطلب المحلي مما خلق فجوة كبيرة بين المعروض النقدي والمعروض السلعي، الامر الذي نجم عنه عمق ظاهرة التضخم في العراق وجعلته تضخما جامحا "عبرت عنه مؤشراته، إلا انه وبعد عام ٢٠٠٣ بدأت معدلات التضخم بالارتفاع مقارنة بالنصف الثاني من عقد التسعينيات التي ساهم في تطورها وبشكل رئيسي الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق بعد. عام ٢٠٠٣ التي انعكست على تدمير البني ة الاقتصادية

[١] نبيل جعفر عبد الرضا، مروة عبد الرحيم : مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل: مركز الدراسات والابحاث العلمانية - عمان ٢٠١٦, ص١٠.

بشكل كبير. وتأسيساً على ذلك ولغرض متابعة اتجاهات التطور في معدلات التضخم للاقتصاد العراقي للمده من ٢٠٠٨-٢٠٢٢ نستعين ببيانات الجدول

السنوات	الرقم القياسي للأسعار المستهلك 100=2010	معدل التضخم%	معدل التغير السنوي%
2008	90.951	12.6	26
2009	97.202	9.6	-23.80
2010	100	2.9	-67.98
2011	105.801	5.8	100
2012	112.243	6.0	3.44
2013	114.353	1.9	-68.33
2014	116.910	2.2	15.78
2015	118.539	1.4	-36.36
2016	119.199	0.5	-64.28
2017	119.418	0.2	-60
2018	119.857	0.3	50
2019	119.618	0.2-	-33.33
2020	120.305	0.57	185
2021	127.574	6.0	952.63
2022	133.941	5.0	-16.66

شهد عام ٢٠٠٨ تنفيذ عمليات الاصلاح الاقتصادي الهادفة الى خفض معدلات التضخم الذي يعد الغاية الأساسية للسياسة النقدية في العراق والحاضنة الفعلية لبلوغ نمو اقتصادي أفضل كهدف اساسي حدده تشريعها القانوني رقم ٥٦ لسنه ٢٠٠٤ ، إذ سجل معدل التضخم على مستوى الاقتصاد العراقي ما نسبته (١٢.٦) وواصل انخفاضه مقاسا بالتغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليصل الى ٢.٩%) عام ٢٠١٠ وبنسبة انخفاض قدرها (٧٦.٩٨)، ويعزى هذا الانخفاض في معدلات التضخم بالأساس الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام الاسعار وتوفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها الى جانب التحسن الكبير في الوضع الامني لعموم البلاد . عاود الارتفاع في معدلات

التضخم السنوي وفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلك ليبلغ نحو ٥.٨ ٦%) للأعوام ٢٠١١ ٢٠١٢ على الترتيب، وبمعدلات نمو سنوي موجبة قدرها (١٠٠% ٣.٤٤%) للعاملين نفسهما على التوالي مما يعكس تزايد الضغوط التضخمية في العديد من اقتصاديات دول العالم بعد ان عادت اسعار السلع الغذائية الى الارتفاع ولما كان العراق يعتمد وبشكل كبير لسد احتياجاته على السلع المستوردة مما انعكس ذلك على ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة لاسيما المواد الغذائية، فضلا عن تضخم فقرة الاجور والرواتب الناجمة عن زيادة الانفاق الحكومي مقابل عدم توفر قاعدة انتاجية مرنة لتلبية الطلب المحلي الامر الذي ادى الى الضغط على الاسعار وبالتالي ارتفاع أسعارها [١]. ثم بدأ معدل التضخم ليعود في الانخفاض الى ان وصل الى نحو (١.٩%) عام ٢٠١٣ مما يؤشر الى القدرة التمكينية للسلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في احتوائها للتضخم ، حيث اشارت المؤشرات العامة للرقم القياسي لأسعار المستهلك الى تراجع معدلات نمو اغلب أسعار المجاميع السلعية مقارنة بعام ٢٠١٢ إذ ان الزيادة في الا عن نفاق الحكومي يقابلها طاقه استيرادية مرنة خفضت من الضغوط على الأسعار، فضلا الدعم الحكومي المفردات البطاقة التموينية. ووفقا لتقرير افاق الاقتصاد العالمي احتل الاقتصاد العراقي المرتبة الاولى من حيث الانخفاض في معدل التضخم مما يشير الى تمكن السياسة النقدية من المحافظة على معدلا ت منخفضه لمستوى التضخم ضمن حدود مقبولة في ظل اوضاع مضطربة وغير مستقرة سواء في داخل البلاد او في الدول المجاورة والتي انعكست بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي الى جانب الدعم الذي تقدمه الحكومة لأسعار شراء المحاصيل الزراعية استراتيجية ، إذ سجل معدل التضخم السنوي ما قيمته (٢.٢) عام ٢٠١٤ وبمعدل تغيير سنوي قدره [٢].(١٥.٧٨%) حقق المستوى العام للأسعار استقرارا واضحا خلال العام ٢٠١٥ ، اذ شهدت الا سواق المحلية استقرارا نسبيا " في المستوى العام للأسعار خلال هذا العام ، إذ سجل معدل التضخم تراجعا ملحوظا نسبته (١.٤%) مقابل ٢.٢) للعام ٢٠١٤ وقد اسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في تحقيق معدلات تضخم مقبولة ضمن اطار يمكن السيطرة عليه تمثلت بالانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية وخصوصا اسعار السلع الغذائية على خلفية وفرة المعروض وانخفاض الطلب العالمي وارتفاع أسعار الدولار. في ظل ازمة الركود

[١] حسين مجيد علي، سعيد، عفاف عبد الجبار (٢٠٠٤)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن,ص٣٧.

[٢] خلف، فليح حسن (٢٠٠٤)، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن,ص,٦٥.

الاقتصادي التي مر بها العراق جراء الانخفاض الحاصل في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية سجل معدل التضخم مقاساً بالتغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك ما نسبته (٠.٥%) عام ٢٠١٦ مقابل ١.٤) لعام ٢٠١٥ . ويعود السبب في هذا التراجع الى اجراءات السياسة النقدية لدعم السياسة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، الى جانب ذلك تراجع معدلات النمو لكافة الأنشطة الاقتصادية. وواصلت معدلات التضخم تراجعها خلال الأعوام اللاحقة لعام ٢٠١٦ لتسجل (٠.٢) ٠.٢٠.٠٣%- للأعوام ٢٠١٧ ٢٠١٨، ٢٠١٩ على التوالي وبمعدلات تغيير سنوي قدرها (٦٠- ٣٣.٣٣.٥٠-) للأعوام المذكورة على التوالي ويعزى ذلك التراجع في معدلات التضخم وتسجيلها لقيم سالبة لاسيما عام ٢٠١٩ هو استمرار نجاح ادوات السياسة المالية والنقدية لمعالجه التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار فضلا الحد من الانفاق الاستهلاكي وايقاف التعيينات والتخصيصات المالية في الموازنة والمحافظة عن على استقرار سعر الصرف للدينار العراقي. ارتفعت معدلات التضخم السنوية مرة اخرى وفقا للرقم القياسي العام الأسعار المستهلك بعد ان سجلت قيمة سالبة لعام ٢٠١٩ لتبلغ نحو (٠.٥٧ ٦% ٥%) للأ عوام (٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢) على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت نحو ١٨٥%[١] . ٩٥٢.١٦.٦٦.٦٣%- للأعوام على التعاقب، ولعل السبب في ذلك الارتفاع في معدلات التضخم يرجع الى انخفاض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار لمواجهه الازمة المزدوجة التي تتمثل بانخفاض الايرادات النفطية والازمه الصحية التي تعرض لها العراق فض عن ذلك ان الاقتصاد العراقي يتأثر شأنه شان اي اقتصاد بحركة الاسعار ارتفاعا لا وانخفاضا مع شركاءه التجاريين والصدمات الخارجية نتيجة تقلبات اسعار النفط الخام وارتفاع اسعار بعض السلع الأساسية لاسيما اسعار السلع الغذائية واجور النقل في الاسواق العالمية الى جانب ذلك هناك العديد من الاجراءات التي اتبعتها الدول لمواجهه الجائحة كل هذه العوامل مجتمعة انعكست الى ارتفاع معدلات التضخم جراء القدرة المحدودة على استبدال البضائع المستوردة من الدول المجاورة[٢].

[١] البنك المركزي العراقي , تقرير الاقتصاد السنوي لعام ٢٠١٢ , ص٥ .
[٢] البنك المركزي العراقي , تقرير الاقتصاد السنوي لعام ٢٠١٣ , ص ٦٦ .

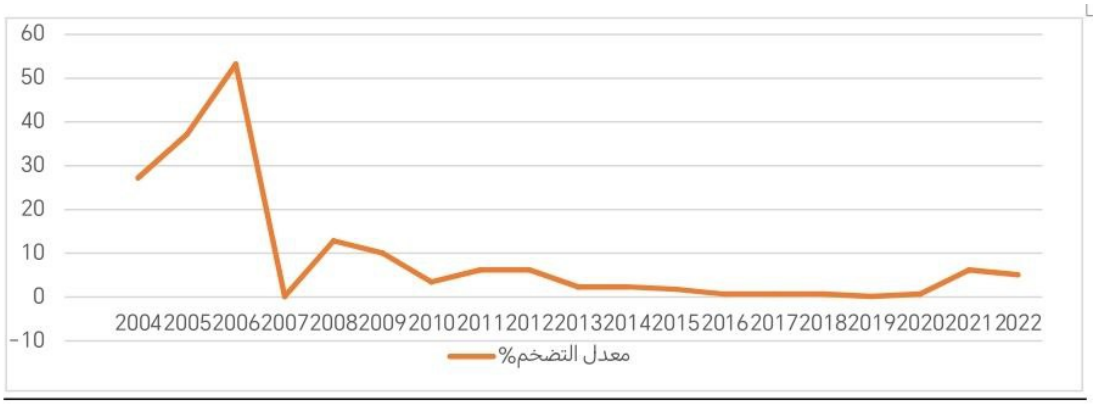
60
50
40
30
20
10
0
-10
2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022
معدل التضخم%

الفصل الثالث : الجانب القياسي

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة ما يأتي:

١- تباين نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأسواق الأوراق المالية بين مؤيد لتأثير تقلبات أسعار الصرف في أسواق الأوراق المالية ، وبين مؤكد على الاتجاه المعاكس للتأثير، وبين رأي يرى عدم وجود أية علاقة بين المتغيرين.

-٢- شهدت الأسواق المالية عينة الدراسة اتجاها تصاعدياً ولجميع مؤشراتها خلال مدة الدراسة (١٩٩٠ - ٢٠١٢) بالرغم من الانخفاضات التي شهدتها هذه المؤشرات في بعض أعوام الدراسة.

٣-اتجاه أسعار صرف الجنيه المصري والدرهم المغربي نحو الانخفاض تدريجياً مقابل الدولار الأمريكي خلال مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٢)، في حين اتسم سعر صرف الدينار الأردني بالاستقرار تجاه الدولار الأمريكي ومنذ عام ١٩٩٦ ولغاية ٢٠١٢ ، أما سعر صرف الدينار العراقي فقد شهد تذبذباً كبيراً خلال أعوام الدراسة سواء كان هذا التذبذب بالارتفاع أو الانخفاض.

٤- أكدت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وباستخدام اختبار (pp) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى باستثناء معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مصر والأردن والمغرب والعراق، فضلاً عن معدل التضخم في الأردن والعراق وسعر الصرف في الأردن، إلا أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى لها.

٥- تباين اتجاه السببية بين أسعار الصرف وبتباطؤات زمنية مختلفة ومؤشرات الأسواق المالية عينة الدراسة، وهو ما يؤكد ما جاء في الاستنتاج الأول.

٦-مارست التقلبات في أسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي تأثيرها في بعض مؤشرات أسواقها المالية، إلا أن نتائج تقدير العلاقات التي تربط بين هذه المتغيرات سواء منها طويلة الأجل أو قصيرة الأجل اتسمت بعدم التجانس في القيمة والاتجاه الأمر الذي جاء مؤكداً لفرضيات الدراسة.

ثانياً : التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، يمكن إدراج بعض التوصيات التي من أهمها :

١- ينبغي إعطاء خصوصية لكل سوق مالي عند دراسة أثر التقلبات في أسعار الصرف على مؤشراته المالية.

٢- ضرورة دعم الاتجاهات التصاعدية لمؤشرات الأسواق المالية عينة الدراسة سواء من خلال توسيع حركة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المحلية أو عن طريق القوانين المنظمة لعمل الأسواق المالية والمشجعة للاستثمار المحلي، فضلاً عن استكمال البنية الأساسية للأسواق المالية والانفتاح على الأسواق المالية العالمية.

٣- ضرورة العمل على تحقيق استقرار أسعار صرف العملات المحلية من خلال إتباع سياسية نقدية قادرة على الوصول إلى ذلك.

٤-ينبغي إجراء اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قبل الدخول في قياس وتقدير للعلاقات التي تربط بين هذه المتغيرات، نظراً لتمتع غالبية المتغيرات بخاصية عدم الاستقرار.

٥- ضرورة متابعة التقلبات في أسعار صرف العملة والتنبؤ بقيمها المستقبلية من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من آثاره السلبية في مؤشرات الأسواق المالية والاستفادة من المميزات الإيجابية لهذه التقلبات.

٦- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول أثر التقلبات في أسعار صرف العملات المحلية على مؤشرات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية سواء بصورة منفردة أو على مستوى القطاعات من أجل تغطية عدد من الجوانب التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من التدقيق والاختبار .

الفصل الثالث : الجانب القياسي

اثر تقلبات سعر الصرف في معدلات التضخم للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٨- ٢٠٢٢

توطئة:

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد ويهتم بالقياس الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية Economic Variables ويهدف بذلك الى تفسير أو توضيح الظاهرة الاقتصادية. ويعتمد كذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في توقع Expectation الظاهرة الاقتصادية. أي أن الاقتصاد القياسي هو " قياس وتحليل العلاقات الاقتصادية التي تحددها النظرية الاقتصادية مستخدما الأساليب الرياضية والإحصائية لاختبار تلك النظرية من جهة أو لوضع السياسات أو لاتخاذ القرارات المستقبلية من جهة أخرى " .

وكلمة Econometrics يمكن النظر إليها بالشكل التالي:-

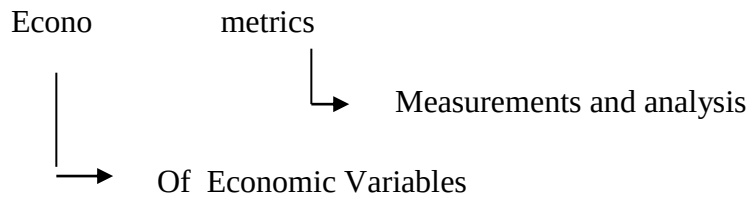

التحليل القياسي

تحتوي النظرية الاقتصادية كغيرها من النظريات على ثلاثة مجموعات من العناصر :-

الأولى – حقائق علمية أو فروض تلعب دور الكميات متغيرة القيمة (المجاهيل) و يفترض أنها معطاة من خارج النطاق التحليلي .

الثانية – متغيرات تحدد كميتها النظريات .

الثالثة – افتراضات سلوكية تعّرف مجموعة العمليات التي توصلنا لتقدير قيمة المتغيرات .

كما أن تحقق الافتراضات السلوكية مرهون بتوفر الحقائق العلمية ، هنا تكون مهمة التحليل الاقتصادي هي الكشف و المقارنة بين الافتراضات و النتائج التي تعطيها النظريات و الحقائق الملحوظة .

من المعلوم أن التحليل الاقتصادي ينطوي على ثلاث أنواع رئيسية هي التحليل الوصفي و التحليل البياني واللذان يندرجان ضمن موضوع الاقتصاد النظري و التحليل الرياضي أو القياسي والذي يندرج ضمن موضوع الاقتصاد الرياضي . فإذا كان الهدف من المقارنة (بين الافتراضات و النتائج) هو الوصول الى التقريب الدقيق بينهما فلابد من استخدام أسلوب التحليل القياسي لأنه يوفر إمكانية التدقيق والبحث الكمي للمتغيرات الاقتصادية .

كما نعلم أن للتحليل القياسي ثلاث وظائف متداخلة هي:-

١- أنه يوفر للنظرية الاقتصادية الاختبارات الأزمة للحكم على الظواهر الاقتصادية التي تقرر سلوكها النظرية الاقتصادية ذاتها .
٢- إمداد الباحث بتقديرات رقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية وهذه التقديرات مهمة وأساسية عند اتخاذ القرارات.
٣- التنبؤ بالأحداث الاقتصادية أو تحديد السلوك المستقبلي للعلاقات التي تنسج المتغيرات الاقتصادية المدروسة .

و بالرغم من أن التحليل القياسي يتجه نحو تبسيط الظاهرة الاقتصادية إلا انه يقدم نتائج أقرب الى الدقة لمعرفة العلاقات السلوكية لعناصر الظاهرة الاقتصادية (الحقيقية منها والافتراضية) .ومعلوم أيضا أن التعبير الكمي القياسي عن الظواهر والمشاهدات الاقتصادية هو أكثر إقناعا وأقوى إثباتا من الأساليب الأخرى ، لأن الأرقام مستقلة عن آراء الباحث وتفضيله أو معتقداته ولا تتأثر بها ، من جهة أخرى هناك خطر كبير وتظليل أكبر عندما يسئ الباحث استعمال هذه الأرقام في التحليل والبحث وهذا الخطر يتضح بشكل جلي عند قيام شخص ما بالبحث القياسي لا يفهم طبيعة الطرق والأساليب الإحصائية أو أن معرفته بها خاطئة ومظللة .

ومع عدم الاستهانة بالأسلوب القياسي لتحليل الظواهر الاقتصادية , يجب عدم النظر إلى النتائج التي يقدمها هذا الأسلوب على أنها الأدق و الأكثر نفعا لأن نتائج البحث القياسي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية بصفتها الكمية (الرقمية) فقط دون وضع الاعتبار للآثار الاجتماعية والمؤسسية لهذه المتغيرات . من هنا نقول أن مهمة الاقتصادي هي عدم اعتبار القيمة التي تقاس بالعملة هي القيمة الوحيدة الجديرة بالاعتبار .

ومن المفيد التذكير بأنه يصعب وضع خطوط فاصلة بين الاقتصاد النظري والاقتصاد الرياضي وبين أساليب التحليل الإحصائي عند التطرق إلى الاقتصاد القياسي لأن الأخير هو تفاعل هذه المواضيع الثلاث . وهذا يدفعنا للتأكيد على أن دراسة إحصائية لا تعتمد النظرية الاقتصادية مرجعا أو مرشدا لها لا يمكن اعتبارها دراسة قياسية ,لأن النظرية الاقتصادية هي

مرشد الباحث في التعرف على العلاقات التي تستوجب الدراسة القياسية . وأيضا لا يمكن اعتبار كل علاقة دالية رياضية بين متغيرات اقتصادية بحثا في الاقتصاد القياسي خاصة عندما تكون هذه العلاقات مجرد تصوير افتراضي يوضع لكي يتفق مع النتائج التي تترتب على النظريات الاقتصادية كتصوير العلاقة بين تكاليف الإنتاج وحجم الإنتاج في علاقة دالية من الدرجة الثالثة ليتم استنتاج العلاقات النظرية بين متوسط التكاليف والتكلفة الحدية , **فالأجدر أن يكون موضوع البحث القياسي قائما على بيانات واقعية عن واقع اقتصادي ولظاهرة اقتصادية قائمة بالفعل** .

النموذج القياسي يتكون مما يلي:

١) مجموعه من المعادلات السلوكية المشتقة من نموذج اقتصادي. هذه المعادلات تتضمن بعض المتغيرات و متغير عشوائي والذي يتضمن جميع المتغيرات والتي تعتبر غير رئيسيه في وصف الغرض المطلوب للنموذج

٢) يفيد ما إذا كان إذا ما كان هناك خطأ في المشاهدات المتحصل عليها.

٣) تحديد توزيع الاحتمالات للمتغير العشوائي.

بهذه المحددات نستطيع أن نواصل اختبار صحة النموذج الاقتصادي ويستخدم للتبوء أو تحليل سياسة اقتصادية معينه.

تقدير نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى :-

هناك عدة طرق لتقدير معاملات معادلة الانحدار أهمها (١) طريقة المربعات. في المرحلة الأولى نفترض وجود الفروض الأساسية لمعالجة النموذج الخطي. وفي المراحل اللاحقة نتعرض للحالات التي تكون فيها هذه الفروض غير صحيحه. نموذج الانحدار بالافتراضات الأساسية كما يلي هي المعادلة الأساسية التي تصور العلاقة بين التابع والمستقل حيث ١ تعتمد على العينة التي يبلغ حجمها n . بالإضافة إلى المعادلة الأساسية نقول أن النموذج يحتوي افتراضات عن المتغير العشوائي. تقدير النموذج يتم بغرض الحصول على مقدرات معالم نموذج الانحدار البسيط نموذج الانحدار البسيط يتضمن ثلاث معالم هي, معلمة القاطع, معلمة الميل، ٢ معلمة التباين المراد هو استخدام إحصائيات المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة حسب الطرق الإحصائية الملائمة للحصول على مقدرات لهذه المعالم.

الخصائص الإحصائية التي تتميز فيها مقدرات المربعات الصغرى العادية.

تتميز المقدرات α β بثلاث خواص أساسية:

- الخطية: تعتبر داله خطية للعنصر العشوائي التابع Y . أهمية هذه الخاصة أنها تعطينا درجه من البساطة في أجراء الحسابات حيث انه لحساب α β نستعمل المتغير التابع في صوره خطيه فقط هذه لتبسيط الحسابات.

- عدم التحيز: مقدرات (OLS) مقدرة غير متحيزة للمعلمة α . عدم التحيز يتطلب بأن القيمة المتوقعة لـ و التي هي قيمة المعلومة الحقيقية بمعنى آخر متوسط = α . إذا جمعت عينات كثيرة وفي كل عينه نحسب يتم أخذ المتوسط. ذلك المتوسط نظريا يجب أن يتساوى مع المعلمة الحقيقية . مقدرات (OLS) مقدرة غير متحيزة للمعلمة β حيث أن أي أن توقع يجب أن يساوي المعلمة الحقيقية بمعنى آخر متوسط قيم أو في المتوسط تساوي القيمة الحقيقية للمعلمة β.

هذه الأوضاع كلها نظريه بحتة في الواقع لا يكون عندنا عدد من العينات، بكون في الواقع عينه واحدة فقط وتعطينا قيمه واحدة ، قيمه واحدة يعتمد عليها في التحليل، من الناحية النظرية نقول أن هذه المقدرات يتوقع أنها تساوي القيمة الحقيقية من الناحية الأخرى القيمة الحقيقة لا نعرفها وبالتالي هذه الخصائص خصائص نظريه بحتة.

١. الاختبارات المستخدمة

تقدير اختبار t : هو قيمة احصائية (t-Statistic) المقدرة للمعلمات والتي نستخدمها في اختبار معنوية كل معلمة, وقيمة (t) المقدرة هي عبارة عن حاصل قسمة قيمة المعلمة (Coefficient) على الخطأ المعياري لها (Std. Error).

قيم الاحتمالية (.Prob) : تمثل القيم الاحتمالية الاحصائية لإحصائيات الاختبارين (t , f) وهذه القيمة تغنينا عن الرجوع الى القيم الجدولية الاحصائية للاختبارين المذكورين انفاً , من خلالها نستطيع الحكم على معنويات المعلمات عند مستويات المعنوية الاعتيادية (١% و ٥% و ١٠%) فاذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من ٥% نستنتج ان المعلمة معنوية عند ٥% وهكذا بالنسبة للمستويات الاخرى.

تقدير اختبار (F) : يقيس المعنوية الاجمالية للنموذج

معامل التحديد (R-squared) : يقيس نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع واحصائيا هو نسبة مجموع مربعات البواقي المفسرة (ESS) الى اجمالي مجموع المربعات في النموذج (TSS) . ويدل على المقدرة التفسيرية للنموذج وقيمته تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح اذ كلما كانت قيمته اكبر وقريبة من الواحد الصحيح كلما دل على مقدرة تفسيرية اكبر للنموذج.

Durbin – Watson Test : يقيس مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج المقدر , وبعد مقارنة القيمة المحتسبة لهذا الاختبار مع الحدود العليا والدنيا الجدولية نستطيع تحديد وجود مشكلة ارتباط الذاتي ام لا.

٢. متغيرات النموذج :

- ❖ المتغيرات المستقل Independent variable

  EX : سعر الصرف

- ❖ المتغيرات التابع Dependent variables

IN : معدلات التضخم

وان **Durbin – Watson Test** يمكن تلخيص نتيجته بالجدول الاتي:

قيمة D.W	النتيجة
٤-dl<D*<٤	رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي سالب
٤-du<D*<٤-dl	نتيجة غير محددة او غير مؤكدة
٢<D*<٤-du	قبول فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط ذاتي
du<D*< du	نتيجة غير مؤكدة
٠<D*< dl	رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي موجب

المصدر : د حسين علي بخيت –د سحر فتح الله /الاقتصاد القياسي دار البازوري /عمان – الأردن /الطبعة العربية ٢٠٠٩ /ص ٢٠١.

٣. **الصيغة الرياضية للنموذج**

النموذج :- تم استخدام الانحدار الخطي البسيط $Y= \alpha + \beta X$ ،

٤. **تقدير العلاقة بين X و Y وفق النظرية الاقتصادية :** تعد العلاقة بين كل من حجم الصرف ومعدلات التضخم هي علاقة عكسية.

وتأسيساً على ما تقدم الجدول ( ) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر اسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث اذ تم استخدام البرنامج الاحصائي (EViews ١٣).

جدول ( ) تحليل علاقة الانحدار بين سعر الصرف والتضخم

Dependent Variable: IN
Method: Least Squares
Date: 05/01/24 Time: 18:49
Sample: 2008 2022
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.49116	8.363017	3.167656	0.0074
EX	-0.199659	0.072765	-2.743895	0.0167

R-squared	0.366748	Mean dependent var	3.651333
Adjusted R-squared	0.318036	S.D. dependent var	3.790414
S.E. of regression	3.130165	Akaike info criterion	5.243614
Sum squared resid	127.3731	Schwarz criterion	5.338021
Log likelihood	-37.32711	Hannan-Quinn criter.	5.242609
F-statistic	7.528958	Durbin-Watson stat	0.966601

المصدر : تم استخراج البيانات من البرنامج الاحصائي (EViews ١٣).

$$Y = ٢٦.٤٩ - ٠.١٩*X$$

٢٦.٤٩ : سعر الصرف المستقل وهو قيمة معنوية وذلك كون قيمة اختبار (t) والبالغة (٣.١٦) معنوية عند مستوى (٠.٠٠٠) وهي اقل من ٥%.

٠.١٩- : اذا ازداد زاد سعر الصرف فان معدلات التضخم سوف تنخفض بمقدار (٠.١٩). وهو قيمة معنوية وذلك لان قيمة t المحتسبة لمعلمة سعر الصرف والبالغة (٢.٧٤-) وهي قيمة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية اقل من (٥٪) وهذا يدل على معنوية معلمة EX ودليل على العلاقة العكسية بينه وبين IN.

يتضح ومن خلال احصاءة (F) ان النموذج اجمالا معنوياً اذ بلغت (٧.٥٢) وهي قيمة معنوية وذلك لان الاحتمالية اقل من (٠.٠٥) وعليه نجد ان الانموذج المقدر معنوي اجمالا.

معامل التحديد (R-Sq) بلغ (٠.٣٦) وهذا يعني ان EX يفسر ما نسبته (٣٦%) من التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم اما النسبة المتبقية والبالغة (٦٤%) تعود الى المتغيرات الاخرى التي لم تتضمن في النموذج ولذلك تدخل ضمن فقرة الخطأ العشوائي.

الاستنتاجات:

١- انخفض في المدة (٢٠١٠-٢٠١٢) بسبب زيادة الطلب على الدولار لأغراض المضاربة وتأزم الظروف في الإقليم, بينما ارتفع في عامي (٢٠١٣-٢٠١٤) ولكن هذا التذبذب لم يترك آثار سلبية على الاقتصاد العراقي.

٢- قام البنك المركزي العراقي بتعديل سعر صرف الدينار العراقي الرسمي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية, أما سعر الصرف الموازي فشهد انخفاضاً في عام (٢٠١٥) نتيجة عوامل المضاربة في السوق, وفي المدة (٢٠١٦-٢٠١٩) فشهد استقراراً وتحسن نتيجة استمرار عمل السياسة النقدية في تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

٣- ان EX يفسر ٣٦% من التغيرات التي تطرأ على IN في حين النسبة المتبقية والبالغة (٦٤%) تعود لعوامل اخرى خارج انموذج البحث.

٤- ان الانموذج وحسب النتائج القياسية معنوي اجمالا.

٥- ان معامل الانحدار المتغير المستقل (EX) معنوياً.

٦- يعد التضخم أحد أهم المشاكل الذي تهدد اقتصادات الدول نتيجة فقدان العملة المحلية لقيمتها، وقوتها الشرائية، وما يترتب عليه من ارتفاع مستمر في الأسعار للسلع والخدمات المحلية.

٧- العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة عكسية وهي معنوية..

التوصيات:

١- معالجة الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العراقي, من خلال تبني سياسة اقتصادية توسعية في توجه النشاط الاقتصادي.

٢- رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن التأثير الايجابي على مستويات التضخم والاقتصاد ككل

٣- وضع تكامل وتنسيق بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الأخرى, أي سياسة تتعايش مع الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي.

٤- السعي نحو تخفيض أسعار الفائدة بدافع تحفيز الاستثمار فهي تؤدي إلى تعزيز سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الأجنبية.

٥- السيطرة على عمليات المضاربة في السوق لتجنب زيادة سعر الصرف الموازي أمام الدولار الأمريكي, والسيطرة على معدلات التضخم والحفاظ على قيمة العملة المحلية.

٦- السعي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد العراقي في كافة القطاعات وتقليل الاعتماد على قطاع النفط لمواجهة الأزمات المالية غير المتوقعة.

٧- التقليل من السلع المستوردة من خلال وضع الإجراءات والضوابط الحكومية بشأن تخفيض الطلب على السلع المستوردة وتشجيع المنتجات المحلية.

٨- معالجة الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العراقي, من خلال قيام البنك المركزي بزيادة فاعلية سعر الصرف في توجه النشاط الاقتصادي.

قائمة المصادر

١- البنك المركزي العراقي , تقرير الاقتصاد السنوي لعام ٢٠١٢ , ص٥ .

٢- البنك المركزي العراقي , تقرير الاقتصاد السنوي لعام ٢٠١٣ , ص ٦٦ .

٣- اسماء خضير عباس: تحليل معدلات التضخم في العراق (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية – كلية بغداد للعلوم الاقتصادية – العدد ٣٦ لسنة ٢٠١٣ ,ص١٣.

٤- باسل جودت الحسيني الاساسيات الاقتصادية في العراق التطلعات والسياسات الاجتماعية – مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤,ص٣٤.

٥- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩.

٦- تقرير السفارة الاميركية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية – مجلة المستقبل العربي – العدد ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٧ ,ص٢٣.

٧- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن , الإدارة المالية الدولية، دار صفاء، عمان، ٢٠٠٤.

٨- ثائر محمود العاني جمال عزيز فرحات ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق الفقر البطالة، الفساد) – مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – العدد ١٩ جامعة واسط، ٢٠١٥,ص٨٨.

٩- ثائر محمود العاني جمال عزيز فرحات ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق الفقر البطالة، الفساد) – مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – العدد ١٩ جامعة واسط، ٢٠١٥,ص٨٨.

١٠- جليل كامل عيدان هيثم حسون حطيمات التكاليف الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ – مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – العدد ٢١ جامعة منتصف عام ٢٠١٦,ص٣٢.

١١- جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود, حسن حسنى , اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٠.

١٢- حسين مجيد علي، سعيد، عفاف عبد الجبار (٢٠٠٤)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن,ص٣٧.

١٣- خلف، فليح حسن (٢٠٠٤)، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن,ص,٦٥.

١٤- خلف، فليح حسن (٢٠٠٤)، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن,ص,٦٥.

١٥- خليل، سامى (٢٠٠٥)، الاقتصاد الدولي الكتاب الثاني (الجزء الثالث، اسواق الصرف الأجنبي وهيكل ميزان المدفوعات)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر,ص٥٤.

١٦- د. عبد الحسين الغالبي الصيرفة المركزية النظرية والسياسات) – مؤسسة النبراس للطباعة – النجف ٢٠١٥,ص٢١.

١٧- د. عبد الحسين الغالبي سياسات النقود والبنوك – جامعة الكوفة ٢٠١٦ ,ص٥٤.

١٨- د. عبد على المعموري – الاقتصاد العراقي – جدلية الواقع وجبرية الخارج – مجلة أبحاث عراقية – العدد الأول ٢٠٠٧ ,ص٩٨.

١٩- د. على حاتم القريشي: السياسات النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الأدوات، مطبعة حوض الفرات – النجف ٢٠١٦ ,ص٧٦.

٢٠- د. محمد عبد صالح العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد ٢٠٠٣ – المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – العدد ٢٧ – الجامعة المستنصرية ٢٠١٠ ص٥٧.

٢١- د. محمد عبد صالح الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الأسعار (٢٠٠٣) – ٢٠٠٨) – مجلة دنانير العدد ٦ – كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة العراقية .٢٠١٤, ص٣٠.

٢٢- د. محمد مدحت القريشي – التنمية الاقتصادية – دار وائل للطباعة والنشر – عمان، ٢٠٠٧,ص٤٥.

٢٣- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران , عمان , ٢٠٠٨.

٢٤- سمير فخري نعمة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات دار اليازوري، عمان، ٢٠١٢.

٢٥- سنان الشبيبي ملامح السياسة النقدية في العراق – صندوق النقد العربي – ابو ظبي .٢٠٠٧,ص٢٣.

٢٦- سهيلة عبد الزهرة – دراسة تحليلية عن اسباب وتطور آثار البطالة في العراق – مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – العدد ١٨ جامعة واسط ٢٠١٥ ,ص١١.

٢٧- صفاء عبد الجبار وآخرون قياس واستهداف التضخم في اسواق مختارة – مجلة الإدارة والاقتصاد – العدد ١٠ جامعة الكوفة ٢٠٠٩ ,ص٥٨.

٢٨- صيد امين (٢٠١٣)، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان,ص٤٩.

٢٩- عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٣٠- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء، عمان ٢٠١١.

٣١- عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المناهج، عمان ، ٢٠١٣.

٣٢- عبد الكريم شنجار العيساوي عبد المهدي رحيم العويدي السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء، عمان، ٢٠١٤.

٣٣- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

٣٤- عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات سعر الصرف الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦.

٣٥- عجيمة، محمود عبد العزيز (٢٠٠٣)، سعر الصرف ودوره في توازن ميزان المدفوعات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، مصر,ص٧٢.

٣٦- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي دار مجدلاوي عمان، الطبعة ٢، ٢٠٠٢.

٣٧- العصار، رشاد والشريف عليان (٢٠٠٠) المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن,١٠٩.

٣٨- علي عبد الهادي سالم نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق – مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية – العدد ٤ لسنة ٢٠١٢ ,ص٥٦.

٣٩- عماد صلاح الشيخ داود الفساد والاصلاح – اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية ٢٠١٢ ,ص٣٣.

٤٠- كوثر عباس الربيعي اموال العراق وسوء الادارة الاميركية – اوراق دولية – مركز الدراسات الدولية العدد ١٤٢ جامعة بغداد ٢٠٠٥ ,ص١١.

٤١- ماهر كنج شكري مروان عوض المالية الدولية، دار حامد، عمان، ٢٠٠٤.

٤٢- محمد ناظم حنفي مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٩٩.

٤٣- محمود يونس محمد على عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، ٢٠١٦.

٤٤- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٧.

٤٥- منعم دحام العطية العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ – مجلة الإدارة والاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية – العدد ٩٣ لسنة ٢٠١٢ ,ص١٢.

٤٦- ميثم لعيبي اسماعيل احمد هادي سلمان: التضخم في العراق ما بعد ٢٠٠٣ اسباب مؤشرات معالجات – المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – العدد ٢٤ الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠,ص٦٥.

٤٧- نبيل جعفر عبد الرضا محمد جاسم عواد استراتيجيات مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي – مجلة الادارة والاقتصاد – العدد ٣ جامعة بغداد ٢٠١٢ ص,٧٣.

٤٨- نبيل جعفر عبد الرضا، مروة عبد الرحيم : مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل: مركز الدراسات والابحاث العلمانية – عمان ٢٠١٦ ,ص١٠.

٤٩- نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، ٢٠٠٧ ،عمان.

٥٠- وسام حسين علي – تحليل العلاقة بين الدوارة والتضخم في العراق (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) – مجلة الادارة والاقتصاد العدد ٩٤ لسنة ٢٠١٣ ,ص٤٣.